مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥٢٨٢**

الاثنين، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أنغريانو	(رومانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	الأرجنتين	السيد غارسيا مريتان
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد جاكبو
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الفلبين	السيد باها
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد برنسيك
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة (S/2005/638)

05-55534 (A)
0555534

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة (S/2005/638)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لما تم الاتفاق عليه في المشاورات السابقة، يسعد مجلس الأمن أن يدعو ممثلي المنظمات الإقليمية التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس: سعادة البروفيسور أوموتايو ر. أولانيان، نائب الأمين التنفيذي وممثل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وسعادة السيد حميدون على، رئيس لجنة نيويورك التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وسعادة السيد فاليري كيريتشينكو، نائب رئيس اللجنة التنفيذية لكومنولث الدول المستقلة؛ وسعادة السيد تيري ديفيس، الأمين العام لمجلس أوروبا؛ وسعادة السيد يحيي أ. المحمصاني، ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ وسعادة السيد مارتن إردمان، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية وشعبة السياسات الأمنية في منظمة حلف شمال الأطلسي؛ وسعادة السيد ألبير رمدين، الأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية؛ وسعادة السيد مارك برِّين دي بريشامبو، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وباسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بجميع الممثلين المذكورين آنفا في هذه الجلسة. كما أود أن أشكرهم على تخصيص جزء من وقتهم للحضور معنا هنا اليوم.

وبالنظر إلى العدد المحدود من المقاعد على طاولة المجلس، سيجلس أول خمسة متكلمين من ممثلي المنظمات الإقليمية على الطاولة. وبعد انتهاء بياناهم، ستدعو الأمانة العامة المتكلمين المتبقين إلى الجلوس على الطاولة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي الانتباه إلى الوثيقة S/2005/638، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرومانيا لدي الأمم المتحدة، يحيل فيها ورقة معلومات أساسية بشأن البند قيد النظر.

ويسعدني بصفة خاصة أن أرحب بحضور الأمين العام كوفي عنان الذي، كما نعرف جميعا، يولي أهمية كبيرة لموضوع مناقشة اليوم.

واسمحوا لي أن أبدأ المناقشة بالإدلاء ببيان بصفتي الوطنية.

في البداية، أود القول إن رومانيا، كبلد منضم إلى الاتحاد الأوروبي، تؤيد البيان الذي سيدلي به السفير جونز باري لاحقا باسم الاتحاد.

وإنني أقدر حضور الأمين العام، كما أقدر الاهتمام الذي ما فتئ يوليه للمسألة قيد المناقشة اليوم. وأعرب بصفة خاصة عن الامتنان لقادة وممثلي المنظمات الإقليمية الذين قدموا إلى نيويورك للمشاركة في مداولاتنا. ويسعدني أيما سعادة أيضا أن أرحب بحضور فريق من الطلاب من جامعة كولومبيا، يتألف من رومانيين وأمريكيين.

هناك ثلاثة أسباب رئيسية لاختيار رومانيا لموضوع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون

السلم والأمن الدوليين ليكون الموضوع الرئيسي لولايتها الحالية في مجلس الأمن. وأول هذه الأسباب يتصل بسجل رومانيا التي جعلت البعد الإقليمي علامة بارزة في سياستها الخارجية منذ عهد بعيد، فضلا عن تجربتها في الإسهام في إدارة الصراعات في منطقتنا. وبالشراكة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، وُضِعت حلول دائمة من أجل إنهاء الصراع في البلقان. وسمحت تلك الشراكة بإيجاد حلول متكاملة تعالج المسائل الأمنية بينما تدعم بناء الديمقراطية وتفتح المجال أمام تكامل إقليمي مفيد. وإن كانت تلك الإدارة المتكاملة للصراعات ستمارس في مناطق أخرى من قارتنا، حيث لا تزال الصراعات والتوترات قائمة، فإن أوروبا برمتها يمكن أن تصبح خالية من الصراعات بطريقة مستدامة، لتنهي بذلك حالة انعدام الأمن وتجعل عودة العنف بلا رجعة.

ورومانيا كانت طرفا رئيسيا في هذه العملية بوصفها رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في عام ٢٠٠١، وكذلك رئيس عملية التعاون بين جنوب وشرق أوروبا، في الفترة من ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وفي الشهر القادم، سيكون بلدي مرة أخرى في صدارة الجهود الإقليمية عندما نتولى رئاسة اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود. وقد أصبحت رومانيا حليفا لشمال الأطلسي وبلدا منضما إلى الاتحاد الأوروبي. وتسهم هاتان المنظمتان الآن أيضا في استعادة السلام أو توطيده فيما يتجاوز النطاق الإقليمي للدول الأعضاء، إن كان في أفغانستان أو العراق أو السودان ومنطقة دارفور.

وفي الجوار المباشر لرومانيا، ما زال التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للعملية المتعلقة بكوسوفو. ونفس الشيء ينسحب على الصراعات التي لم تحل بعد والتي طال أمدها في منطقة البحر الأسود، ومنها مسألة منطقة الأبخاز في جورجيا المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، والتي سينظر فيها مرة أخرى في نهاية رئاستنا.

وفي هذا السياق، ثمة مثال حديث للعمل المشترك الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية يتمثل في إطلاق بعثة الاتحاد الأوروبي لرصد الحدود بين أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، والتي نثق في أنه سيكون لها أثر إيجابي في تسوية الصراع في منطقة ترانسدنيستر التابعة للأخيرة.

والسبب الثاني لمتابعتنا المستمرة للأحداث الإقليمية يتصل بالتطورات الهامة التي شهدها الأمم المتحدة في هذا الصدد مؤخرا. فالأمين العام ذاته يستحق الثناء والشكر على ترؤسه هذا العام للاجتماع السادس، وربما الأنجح حتى الآن، مع رؤساء المنظمات الحكومية التي تقيم شراكة مع المنظمة العالمية. ونتائج هذا الاجتماع ينبغي أن تدفعنا إلى المتابعة المستمرة، لا سيما بعد أن عقد زعماء العالم الذين اجتمعوا في نيويورك في الشهر الماضي العزم على توسيع نطاق المشاورات والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من خلال اتفاقات رسمية بين أمانات كل منها، ومشاركة المنظمات الإقليمية في عمل مجلس الأمن، حسب الاقتضاء.

ومن المنظور التاريخي، علينا أن نسلم بالرؤية الثاقبة والسديدة لواضعي الميثاق لدى وضع الفصل الثامن المتطور الذي يتحدى الزمن رغم أن صياغته ترجع إلى وقت كان التوجه الإقليمي أبعد ما يكون عن قوة الدفع التي يمثلها اليوم. ومع ذلك، لا بد أن شيئا ما قد تغير في هذا الإطار خلال العقود الستة المنقضية. وعلينا الآن أن نقرر كيف نستفيد من الفصل الثامن أقصى استفادة، وأن نعزز التفاعل العالمي والإقليمي ودون الإقليمي في ميادين منع نشوب الصراعات وإدارتها ، فضلا عن تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية.

ويتعلق سببنا الثالث على وجه التحديد بالاقتناع الأساسي بأن تحقيق التكامل والترابط بين الأمم المتحدة والعمل الإقليمي من شأنه أن يحدث توطيدا كبيرا لكليهما وأن يشكل مخزونا كبيرا من الموارد المخصصة للسلام التي تفضي في نهاية المطاف إلى قدرة المجتمع الدولي على التصدي بفعالية وسرعة لكل حالة توتر وكل تهديد وكل صراع علني وكل حالة عدم استقرار تعقب صراعاً. ويجب أن نظل مرنين ومنفتحين ومبدعين عند توسيع نطاق قدرات التعاون العالمي – الإقليمي.

إن الإسهامات التي يمكن أن تقدمها المنظمات الإقليمية تشمل طائفة كبيرة من الخيارات، وهو ما أعتقد أن مناقشة اليوم مع شركائنا وضيوفنا المبجلين ستعيد تأكيده. لذلك ينبغي ألا يكون الهدف من عملنا في مجال التعاون مع المنظمات الإقليمية هو تحديد أنماط عالمية بل التحقق، في نهاية المطاف، من الأطراف الإقليمية الفاعلة التي يمكن التعويل عليها في حالة ما، والتحقق مما يمكن أن نتوقع منها حمله إلى طاولة تسوية الصراع، والكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة وشركاء إقليميين آخرين أن يساعدوا على سد الثغرات.

وهذا النهج بالتحديد هو ما يعزز مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود التي أسهمت في تعزيز فحوى المشروع إلى هذا الحد، وأود أن أعرب عن التقدير للاهتمام الذي أبدته المنظمات الإقليمية الممثلة هنا اليوم بمجمل العملية.

ويوفر مشروع القرار هذا إطاراً أولياً لجعل المشاركة الإقليمية الموسعة المتوخاة في الوثيقة الختامية مشاركة فعالة. فهو يهدف إلى عقد اجتماعات منتظمة مع رؤساء المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وإجراء اتصالات أفضل مع أولئك الشركاء. ويطالب المشروع جميع الدول بالإسهام في تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويدعو المشروع الأمين العام إلى تقديم تقارير عن القوى المحركة والتحديات والفرص المتعلقة بالتفاعل الأكثر زخما بين العمل العالمي والإقليمي في مجال السلم والأمن.

وإنني مقتنع بأن المناقشتين الإقليميتين اللتين عقدتهما رومانيا أثناء فترة عضويتها الحالية في المجلس واعتماد مشروع القرار ستفتح الطريق أمام مواصلة تنفيذ هذه العملية. ولقد أبدى بالفعل بعض الأعضاء المنتخبين استعدادهم للسير في ذلك الاتجاه. وفي يوم ما يمكن إنشاء فريق أكبر لأصدقاء التعاون بين المجلس المنظمات الإقليمية. وتتطلع رومانيا بالطبع إلى المشاركة في مثل هذا المشروع.

وفي الحقيقة، يتطرق مجلس الأمن في كل جلسة يعقدها إلى مضامين إقليمية للصراعات. وأعمال الأمم المتحدة تعززها أيضا إسهامات إقليمية في المجالين الجديدين المتمثلين في المكافحة العالمية للإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وأعتقد أن التقدم المحرز في التواصل الإقليمي لمجلس الأمن سيمهد بدوره الطريق نحو شراكة عالمية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على نطاق أوسع مما هو ممكن الآن بموجب الفصل الثامن. وأعتقد أنه سيكون لدينا في نهاية المطاف ميثاق من النوع المكرس للعلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وحدها، لأن ذلك لن يبقي على منظمتنا في الوجود فحسب بل سيجعلها أفضل قدرة على تحقيق الآمال الكبيرة المعلقة عليها. وذلك هو الإسهام الدائم الذي سيكون بلدي، رومانيا، استطاع تقديمه بوصفه عضوا مسؤولا في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

مرة أخرى، أرحب بحضور الأمين العام، السيد كوفي عنان، وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): في مؤتمر القمة الشهر الماضي، أيد زعماء العالم تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، كما يتوخاها الميثاق. وليس علينا إلا أن نلقي نظرة على واقع عمليات حفظ السلام المعاصرة لنرى سبب ذلك.

لقد حدث نمو هائل خلال العقد الماضي في نطاق الشراكات القائمة بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة لدعم البلدان الخارجة من الصراع. واتخذت تلك الشراكات أشكالا مختلفة في حفظ السلام.

كانت هناك حالات انتقال من عمليات إقليمية إلى عمليات للأمم المتحدة – كما شهدنا في ليبريا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – وانتقال من عمليات للأمم المتحدة إلى عمليات إقليمية، كما شهدنا في البوسنة والهرسك مع الاتحاد الأوروبي.

ونسقت الأمم المتحدة وشركاء إقليميون بعثات منفصلة جنبا إلى جنب، مثلما حدث مع منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان وكوسوفو. وفي كوسوفو، انضمت أيضا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ضمن هياكل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو.

وقدمت منظمات إقليمية الدعم ضمن إطار بعثات بقيادة الأمم المتحدة، مثل مشاركة منظمة الدول الأمريكية في هايتي.

وقدمت منظمات إقليمية دعما مؤقتا إلى حين وصول التعزيزات إلى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، مثلما شهدنا مع عملية الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام ٢٠٠٣.

وأخيرا، وكما حدث مؤخرا في دارفور، قدمت الأمم المتحدة دعما إلى عملية إقليمية، وهي في تلك الحالة عملية قام الاتحاد الأفريقي بنشرها.

وتتجلى نفس هذه الاتجاهات في عملياتنا وجهودنا لحفظ السلام. ففي مناسبات هامة قدمت الأمم المتحدة دعما حاسما لعمليات إقليمية، كما في حالة السودان، حيث ساعدت الأمم المتحدة الجهود المبذولة هناك بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لضمان إبرام اتفاق السلام الشامل، وهي الآن تدعم الجهود التي يقودها الاتحاد الأفريقي في دارفور. وفي مناسبات أخرى، قدمت منظمات إقليمية دعما سياسيا وتقنيا حيويا لجهود تبذلها الأمم المتحدة، مثلما رأينا مؤخرا مع دعم الاتحاد الأوروبي الواسع النطاق لجهود الأمم المتحدة لصنع السلام في قبرص.

إننا بإيجاز نستفيد بوتيرة متزايدة من موارد وشرعية شبكة من الآليات المتعددة الأطراف — إقليمية وعالمية — في القيام بعمليات جماعية للتصدي لتحديات السلم والأمن المعاصرة.

ولذلك شدد مجلس الأمن على ضرورة زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وشرع في ممارسة الاجتماع معها كل عام. ولدعم تلك الجهود، تم الآن تحويل الاجتماعات الرفيعة المستوى بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى حدث سنوي أيضا، وأنشئت لجنة دائمة لتتولى الإدارة الإستراتيجية للأنشطة على الصعيد العملي ولتقدم توجيها واسع النطاق لها. ولقد أعطى مؤتمر القمة العالمي مساندة جديدة لتلك الجهود.

المهمة الآن والمهمة المقبلة هي ضمان العمل الجيد لآلياتنا التعاونية بقدر الإمكان. فيجب أن تكون فعالة وأن تتسم بالكفاءة وأن تعزز بعضها البعض. ويجب أن تكون مرنة ومستجيبة لعالمنا المتغير والمتكامل بشكل سريع، ويجب أن تتسق مع الميثاق وأن تعزز مبادئه ومقاصده. وآمل أن نتمكن من إحراز تقدم في أربعة مجالات كبيرة.

المجال الأول هو ضرورة تعزيز القدرات. فالطلب على صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام طلب كبير، ويبدو على الأرجح أنه سيبقى كذلك في المستقبل المنظور. وزيادة النشاط الإقليمي، ضمن إطار المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن السلم والأمن الدوليين، ستكون عنصرا هاما في تحسين عمليات التصدي الدولي للصراعات.

وينطبق هذا بشكل خاص على أفريقيا. ونحن في الأمانة العامة نعتبر شراكتنا مع الاتحاد الأفريقي في حفظ السلام أولوية استراتيجية، وأرحب بالالتزام الذي قطع في مؤتمر القمة العالمي بدعم برنامج يستمر لفترة ١٠ أعوام لتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي. ونتطلع الآن إلى إجراء حوار مفتوح ومثمر مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين الآخرين بشأن كيفية تنفيذ هذا البرنامج.

ثانيا، ينبغي أن نستخدم نقاط قوتنا المقارنة. قد يحظى كل منا بقدرات بعينها في الاستجابة السريعة أو القوية، أو في الاضطلاع بأنشطة قائمة على كثافة الموارد أو تتطلب إدارة طويلة الأجل. فلنتأكد من أنه يستكمل كل منا الآخر، بدلا من أن ينافس كل منا الآخر. وآمل أننا سنحصل، من خلال الحوار المنتظم بشأن ولاياتنا المتخصصة، على صورة واضحة عن تحديد الجهات والعمل الذي يمكن أن تنجزه. وينبغي أن نضع تفاهماتنا في اتفاقات ذات طابع رسمي، على النحو المتوخى في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة. بل إن بعض هذه الاتفاقات يمكن التوقيع عليها على المستوى التشغيلي للمنظمات الخاصة بكل منا بغية المضي قدما بشكل واقعي وإحراز أقصى حد من النتائج.

ثالثا، ينبغي أن نتصدى للصراع بطريقة شاملة. ولا بد أن نركز ليس على حفظ السلام وبناء السلام فحسب، بل أيضا على منع نشوب الصراع وتسويته. وتتطلع الأمم المتحدة إلى تعزيز قدراتها للوساطة على النحو المتوخى في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة. وكلما كانت قدراتنا قوية، كلما تمكنا من مساعدة الوسطاء من غير الأمم المتحدة، وخاصة الشركاء في المنظمات الإقليمية. ويجب علينا أيضا أن نركز على العناصر الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا للسلام، باستخدام اللجنة الجديدة لبناء السلام لتجميع إسهامات العديد من الأطراف الفاعلة، بما فيها المنظمات الإقليمية، دعما للاستراتيجيات المشتركة لبناء السلام.

رابعا، والأكثر أهمية، ينبغي أن نوطد اتخاذ نهج جماعي تجاه الأمن. وعلى شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية أن توفر الوسائل لكي نتحمل، بدلا من أن نتفادى، مسؤولياتنا في إطار الميثاق عن التصدي الدولي الفعال للصراعات العنيفة أينما وجدت.

وفي بعض الأحيان، قد تكون الاستجابة الإقليمية أفضل طريقة لإنهاء الصراع أو لبناء السلام. ولكن في مناسبات أخرى، قد تكون أمرا جوهريا المشاركة المباشرة للأمم المتحدة، إما لوحدها أو مع الشركاء الإقليميين. وحينما تصبح مشاركة الأمم المتحدة أمرا جوهريا، لا بد للمنظمة أن تكون مستعدة وقادرة على التصرف. وبتلك الروح، أرحب ترحيبا حارا بتوصية اجتماع القمة العالمي بأن تنظر المنظمات الإقليمية في وضع قدراتها لمنع نشوب الصراع وحفظ السلام في إطار نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية.

وعلى نحو مماثل، ينبغي أن تبقى أفضل البلدان المساهمة بقوات تجهيزا على استعداد لنشر القوات حيثما تقوم الحاجة إليها في جميع أرجاء العالم، إما من خلال المنظمات الإقليمية أو بدعم منها، أو مباشرة من خلال حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يشكل إظهارا ملموسا لالتزامنا الجماعي بالشراكة.

وأود أن أختتم بياني بتقديم الشكر إلى حكومة رومانيا على الاهتمام القوي الذي أبدته بهذه المسألة خلال فترة ولايتها في المجلس. ويحدوني الأمل في أن تسلم شعلة القيادة إلى عضو آخر في المجلس، بحيث نبني على الزخم الذي تولد في تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية من اجل خدمة شعوب الأمم المتحدة.

لرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على كلماته الطيبة.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد مارك برين دي بريشامبو.

السيد دي بريشامبو (تكلم بالفرنسية): احتفلت الأمم المتحدة، صيف هذا العام، بذكراها السنوية الستين واحتفلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالذكرى السنوية الثلاثين لوثيقة هلسنكي لعام ١٩٧٥. وأشار اجتماع القمة العالمي والوثيقة الختامية الصادرة عنه إلى الطريق الذي يؤدي إلى المستقبل فيما يتعلق بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تشارك فيها ٥٥ دولة تنتشر في ثلاث قارات، على استعداد للإسهام بنشاط في هذا العمل على أساس الإنجازات الهامة التي أحرزناها بشأن القواعد والالتزامات التي تتشاطرها جميع الدول المشاركة.

وبالمشاركة مع الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – التي يتولاها وزير خارجية سلوفينيا، السيد ديمتري روبيل – أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة في الموعد المناسب. وسأحاول أن أرد على الأسئلة الثلاثة التي وجهتموها.

بالترافق مع المنظمات الإقليمية الأخرى، فإن بوسع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقديم مساعدة قوية لمجلس الأمن في دوره المحوري في المحافظة على السلام والأمن الدوليين. ولدى المنظمة منتدى التعاون الأمني، الذي يشكل الحافظ لمعاهدات نزع السلاح وتدابير بناء الثقة. ولدى المنظمة أيضا مركز منع نشوب الصراعات، وأوفدت المنظمة ١٨ بعثة إلى الميدان تحاول، بالاتفاق مع البلدان المضيفة، أن تحقق الاستقرار الطويل الأجل. وفي هذا الصدد، تضطلع المنظمة بمسؤوليات أمنية واسعة في مجال مسؤوليتها، التي يمكن اعتبارها مسؤولية رديفة لمسؤوليات مجلس الأمن. وفي بعض الأحيان تحدد أنشطة المنظمة بشكل مباشر في قرارات المجلس؛ وهذه هي الحال في كوسوفو وجورجيا. وتتخذ إجراءات المنظمة بشكل أساسي بعد وقوع أزمة سعيا لتوطيد وتحقيق الاستقرار، ولكن المنظمة تتابع عن كثب ما يسمى بالصراعات المجمدة، والنصوص المتعلقة بهذه الصراعات لا تستبعد مشاركة المنظمة في عمليات حفظ السلام.

وهذه الممارسة والأدوات الموكلة للمجلس الدائم في إطار مسؤولية الرئيس الحالي متاحة لمجلس الأمن، إذا رغب المجلس في استخدامها. ومن خلال إرسال البيانات والتقييمات والتحليلات أو عن طريق الاستجابة للمطالب، يمكن للمنظمة ولأعضائها تقديم المعلومات إلى مجلس الأمن بروح المادة ٥٢ من الميثاق. وسيكون تلقي التوجيه من المجلس أمرا مقدرا جدا. ويمكن أن ينطبق هذا التوجيه، بطبيعة الحال، على مرحلة أو أخرى من مراحل الأزمات التي تستطيع المنظمة أن تتدخل فيها.

وبالمثل، فإن هدف المنظمة هو المساعدة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، على سبيل المثال في مجال الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وسيتم تيسير الاتصالات مع الأمانة العامة إذا كان لدينا اتفاق إطاري بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما ذكر من فوره الأمين العام. وسنكون على استعداد لإنشاء مكتب اتصال دائم لنا في

نيويورك. والعمل تضطلع به باستمرار الدولة التي تتولى رئاسة المنظمة.

وضمن المنظمات الإقليمية، هناك شبكة لتبادل المعلومات سيتم تكثيفها، وأعتقد أنها مهمة لعمل هذا المجلس. وفي إطار كل منطقة، هناك تعاضد متبادل ومنهجي بين المنظمات الإقليمية. وهذه هي الحالة في أوروبا، حيث عمليات تبادل المعلومات وثيقة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ورابطة الدول المستقلة، أدت إلى تكامل نشط في ما بينها وإنشاء مشاريع مشتركة. وتسمح لنا تخصصات كل منظمة من هذه المنظمات وتكوينها المتنوع بالتصدي بشكل أفضل للأزمات وبالعمل من أجل المستقبل. تلك هي الحالة في البلقان وفي القوقاز.

ويمكننا، ضمن المنظمات الإقليمية من مختلف القارات، أن ننجز المزيد من العمل. لقد سمحت منظمة الدول الأمريكية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأن تتخذ خطواتها الأولى نحو تنظيم مكافحة الإرهاب. وبالترافق مع جامعة الدول العربية، تعمل المنظمة بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ورصد الانتخابات. ويتابع الاتحاد الأفريقي عن كثب تطور ما يتاح له الاطلاع عليه من المؤسسات والسياسات في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي. وتحاول بعثات المنظمة البالغ عددها ١٨ بعثة تعزيز المجتمع المدني، وهو شرط لتحقيق الاستقرار والتنمية الطويلة الأجل، كما ذكّرنا البعض منذ برهة. وتوحد هذه البعثات بين الأنشطة في مختلف المجالات لتنفيذ الالتزامات التي تضطلع بها جميع الدول المشاركة. وتوفر البعثات أيضا فرصة لاكتساب الخبرة التي يمكننا تبادلها مع المنظمات الإقليمية الأخرى. ولدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ما يمكن للجميع الإفادة منه في مجالات رصد الانتخابات وبناء المؤسسات ودعم الأقليات.

ثالثا، ترتكز المنظمة على تأكيد القيم المشتركة. وهي ذات توجه يميل إلى مناقشة الأفكار. ويمكنها أن تقدم إسهامها في الجهد الجماعي لجميع المنظمات الدولية عقب اجتماع القمة التابع للأمم المتحدة. وقد كانت المنظمة بين أولى المنظمات التي أكدت أن أمن الدول والأفراد يتوقف على الأخذ بنهج كلي تغطي فيه الأنشطة عدة جوانب، وأولها قبل كل شيء الجانب الإنساني، وأن تلك الأنشطة ينبغي أن يتوخى في إدارتها منظور طويل الأجل. وقد أصبح احترام الفرد والبحث عن الإدارة الرشيدة المستندة إلى الديمقراطية من القيم المشتركة بصفة عامة بين جميع المنظمات الدولية بوصفها مفاهيم مرتبطة بالأمن البشري.

وتواصل المنظمة تقدمها الدؤوب وعملها بمثابة مختبر فكري لجميع أعضائها. وهي تحرز تقدما في مجالات من قبيل التسامح، ومكافحة الاتجار بالبشر، والحرية في وسائل الإعلام، والأمن البيئي والسلامة البيئية. ومن الواضح أن هذه الأنشطة مفتوحة أمام المنظمات الأخرى. وأرى من المفيد بصفة خاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تشترك في مشروعين يهمان جميع المنظمات الدولية، الأول هو الأعمال التحضيرية لإنشاء لجنة بناء السلام، التي توفر منتدى جديدا وخلاقا للمنظمات الإقليمية؛ والثاني هو الحوار بين الحضارات الذي دعا إليه الأمين العام.

وقد وضعنا في الاجتماع الرفيع المستوى لرؤساء المنظمات الإقليمية، الذي ترأسه الأمين العام في تموز/يوليه، إطارا جماعيا يتيح لنا تجميع أفكارنا وتنسيق جهودنا في هذا المجال، تدعمنا في ذلك النوايا الحسنة من الجميع. ومن شأن هذا الإطار أن يمكننا من تقديم إسهامات موضوعية في متابعة اجتماع القمة لعام ٢٠٠٥ ومن تفصيل بعض خطوطه العريضة في الوقت ذاته. ويمثل مشروع القرار المعروض على المجلس انطلاقة جديدة. وسيكون بمثابة إطار يمكن من خلاله للاتصالات المفيدة للأطراف في المستقبل أن تصبح أسلوبا

دائما في العمل فضلا عن توفيرها الدعم المتبادل. وسيصدر الحافز الحاسم في هذا الصدد عن أعضاء المجلس، ونحن ممتنون لهم على ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية، صاحب السعادة السيد ألبرت رادمين.

السيد رادمين (منظمة الدول الأمريكية) (تكلم بالانكليزية):باسم منظمة الدول الأمريكية، أود أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في الإعراب عن سرورنا بمخاطبة مجلس الأمن اليوم. ونشكر المجلس على دعوتنا للقيام بذلك. كما نهنئكم يا سيدي الرئيس على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة. ونرى أنها جيدة التوقيت وملائمة، بالنظر إلى المستوى الرفيع من الاهتمام والمناقشة اللذين حظي بهما هذا الموضوع في الجمعية العامة، واجتماع القمة العالمي، والمنتديات الأخرى ضمن نطاق المجتمع الدولي خلال السنة الماضية. ونود كذلك أن نعرب عن تقديرنا لما يبديه الأمين العام عنان من القيادة والاهتمام والالتزام في هذه العملية.

وكما ذكرت أنا والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، خوسيه ميجيل إنسولزا، في الاجتماع الرفيع المستوى السادس بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، الذي عقد في تموز/يوليه الماضي في نيويورك، ترحب منظمة الدول الأمريكية بالأخذ بنهج أكثر تنظيما حيال تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجالات الديمقراطية والتنمية والأمن، بما في ذلك منع نشوب الصراعات وبناء السلام. ويسرنا أن نبدي استعدادنا للإسهام على نحو ملموس في اللجنة الدائمة التي أنشئت مؤخرا. ونرى أن اعتماد جدول أعمال مشترك في إطار الأمم المتحدة بالنسبة للمسائل المتعلقة بالاتقاء المبكر للصراعات، والأمن والتنمية يمثل خطوة أولى حاسمة في إيجاد توزيع للعمل، بتحديد أدوار ومسؤوليات كل من المنظمات الإقليمية، والأمم المتحدة، والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في المنطقة.

وتنظر منظمة الدول الأمريكية إلى توثيق التعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى بوصفه عنصرا ذا أهمية حيوية من عناصر خطة عملها الجديدة لتعزيز إمكانيات الحكم الإقليمي والديمقراطي في الأمريكتين. وكما هو معروف للجميع، تشترك منظمة الدول الأمريكية اشتراكا فعليا في عدة جهود لمنع نشوب الصراع، والتيسير، والوساطة على مدى الأعوام الماضية. وفي الوقت الحالي، تعكف منظمة الدول الأمريكية بشكل نشط على تيسير التوصل من خلال عدة آليات إلى تسوية سياسية للأزمات في هايتي ونيكاراغوا وإكوادور وبوليفيا وكولومبيا. ولا تقتصر مشاركة المنظمة على الحل الفوري للصراعات، بل توفر أيضا المساعدة التقنية وبناء القدرات على الأجل الطويل. وتستعين منظمة الدول الأمريكية بعدة خيارات للتواصل، منها بعثات الأمين العام، ووفود المجلس الدائم في واشنطن العاصمة، والمبعوثين الخاصين، والبعثات الطويلة الأجل، كبعثتنا في هايتي وفي كولومبيا، والدعم التقني، كما أسلفت الذكر.

وبغضّ النظر عما يمكن لمنظمة الدول الأمريكية تقديمه من حيث الوساطة السياسية والدبلوماسية المكوكية والتعاون التقني، فإنها تتمتع بميزة الجمع بين القدرة على دعوة الدول الأعضاء للاجتماع لتناول بعض المسائل والقدرة على العمل مع جميع مستويات الحكومة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن السياسات الهامة على كلا الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وتلك القدرة على الحوار واتخاذ القرارات بتوافق الآراء هي القدرة الوقائية التي تأتي بها منظمة الدول الأمريكية إلى التعاون الإقليمي للأمم المتحدة.

وقد أعربنا عن تقديرنا للعمل القيم الذي يقوم به مجلس الأمن واعترفنا بالدور القيادي الهام للأمم المتحدة في صون السلام والأمن. بيد أن هناك ما هو أكثر بكثير مما يمكن عمله لتعزيز مؤسسات كل منا من خلال توثيق التعاون، والاشتراك في إجراء التحليلات، والتنفيذ المشترك للتعاون التقني، وتركيز الانتباه على المنع الهيكلي، وتحسين التمويل لأعمال الوقاية المتعددة الأطراف وتبسيطه. واستجابة على وجه التحديد لحفنة من التساؤلات الواردة في الورقة المفاهيمية التي قام بتعميمها رئيس مجلس الأمن، أود أن أسلط الأضواء على مجموعة قليلة من الآراء التي نشترك فيها ونعتبرها هامة.

أولا وقبل كل شيء، أرى من المهم أن نفهم أن منظمة الدول الأمريكية تحاول أن تعمل على الصعيد دون الإقليمي، داخل الأمريكتين كلما أمكن. وفي هذا الصدد، يجب أن نعرب عن التقدير للمنظمات دون الإقليمية، وأن نعمل بالتعاون مع تلك المنظمات، كالجماعة الكاريبية، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، وغيرها، التي تؤدي دورا هاما للغاية في إيجاد الاستقرار الإقليمي. وينبغي أن تسعى تلك المنظمات دون الإقليمية للعمل بالتوازي مع المؤسسات المتعددة الأطراف الرئيسية، بحثا عن طرق لإكمال العمل الذي تقوم به منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة. وكما أشار الأمين العام، تعد هايتي نموذجا طيبا لكل من التعاون والتضافر الفعال بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة وللتعاون فيما بين المنظمات دون الإقليمية، كرابطة الدول الكاريبية والجماعة الكاريبية، التي تقدم الدعم لهايتي.

ويجب أن نراعي الدروس الكثيرة على الصعيدين السياسي والمؤسسي المستفادة في مجالات الدراية الفنية لكل منا وأن نتبادلها مع الجهات الفاعلة المهتمة الأخرى. ولعل مجلس الأمن ينظر في دعوة المنظمات الإقليمية سنويا لعرض النتائج الرئيسية التي تتوصل إليها من البعثات التي توفدها كل منها لبناء السلام وفي أعقاب الصراع. والآن وقد تم إنشاء اللجنة الدائمة، يمكنها أن تؤدي دورا بارزا في تنظيم هذا النوع من العروض. ويمكن للجنة بناء السلام أن تسمح بتمثيل جميع المناطق من خلال مشاركة مسؤول رفيع المستوى من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونرى أن المنظمات الإقليمية يمكن أن تسهم في لجنة بناء السلام بالمساعدة في تعريف الأهداف السياسية والمجالات ذات الأولوية لبناء السلام في بلد معين.

ونسلم بأن المنظمة الإقليمية في بعض الحالات قد تكون أكثر صلاحية للقيادة في حالات ما قبل نشوب الصراع أو ما بعد انتهائه. ذلك أن ما تتمتع به المنظمة الإقليمية من نفوذ سياسي، وخبرة بشؤون البلد المعني، وثقة راسخة لدى الجهات الفاعلة السياسية، قد تتيح لها تيسير التوصل إلى حل أفضل. وفي حالتي بوليفيا وإكوادور في نصف الكرة الغربي، فقد كان دورنا، بصفتنا منظمة الدول الأمريكية، حاسما في ذلك الصدد.

ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على حد سواء أن تضع، عند الاقتضاء، أولوية بناء القدرات مباشرة بعد حفظ السلام أو بناء السلام أو عمليات الدعم في الأزمات. والمنظمات والوكالات الإقليمية، التي تواصل جهود التضامن الديمقراطي عن طريق أنشطة بناء السلام، ينبغي أن تعرّف في وقت مبكر وأن تلقى الدعم من الأمم المتحدة عن طريق تعبئة التمويل والتعاون. وفي حالة هايتي، فقد تحقق ذلك بصورة جيدة جدا بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

إن التحدي الذي تواجهه الرئاسة الجديدة لمنظمة الدول الأمريكية – الأمين العام انسولزا وأنا تم انتخابنا قبل شهرين فقط – يكمن في تحويل منظمة الدول الأمريكية

بصورة مؤسسية وتنظيمية بطريقة يتسنى لها التعامل بصورة أكثر فعالية مع التحديات الجديدة في دول نصف الكرة الغربي. وتعمل منظمة الدول الأمريكية على مواجهة تلك التحديات وهي تبذل جهدا حثيثا لتطوير دور استباقي أكبر في منع الصراع عن طريق الدبلوماسية الهادئة والتعاون الأكبر مع المنظمات الإقليمية الأخرى - التي ذكرت بعضا منها من قبل - وعن طريق تشاطر التجارب والتحليل المحسن واستعراض الأطر المعيارية والقانونية. كل تلك الاستراتيجيات، برأينا، ستعزز قدرة وإمكانية منظمة الدول الأمريكية في المنع المبكر للصراع ومساعدة تقوية الجهود المتعددة الأطراف للمنظمات الإقليمية في الأمريكتين.

أخيرا، إننا نتطلع قدما إلى العمل مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى لتعزيز قدرتنا حتى نواجه بفعالية الصراعات العديدة في جميع أنحاء العالم، وفي حالتنا، بصورة خاصة في الأمريكتين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد اوموتايو ر. اولانيان، الأمين التنفيذي بالنيابة وممثل رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي.

السيد اولانيان (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بأن أنقل إليكم، السيد وزير الخارجية، التحيات الحارة من رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، السيد ألفا عمر كونار، وبأن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة، التي تعد حيوية لمنظمتنا وللتنمية في أفريقيا. إن عدم مجيئه إلى هنا ليس بسبب قلة اهتمامه، وإنما بسبب ارتباطات رسمية حاسمة في القارة.

تتيح المناقشة التي نشارك فيها اليوم فرصة مفيدة لدراسة التجارب السابقة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وستمكننا المناقشة من تسليط الضوء على الأمور التي حققناها بصورة جيدة وعلى الأمور التي لم نحققها. وستقدم العبر من نجاحاتنا وإخفاقاتنا إرشادا مفيدا لنا في تعزيز التعاون في المستقبل.

من المعروف جيدا أن أهداف المنظمات الإقليمية يمكن أن تختلف من النواحي السياسية والعسكرية والإستراتيجية والاقتصادية. ومنظمتنا الإقليمية، بالنسبة لنا في أفريقيا، ضرورية للتنمية. لكن خبرتنا أظهرت لنا أنه لا يمكن للتنمية أن تتحقق إلا في مناخ سلمي. ولذلك السبب، طورنا آلية فعالة لمعالجة مسائل الصراع في القارة.

لقد كانت خبرتنا في التعاون مفيدة جدا. ويرد التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدستوري للاتحاد الأفريقي. وعلى ذلك الأساس، وضعنا عددا هاما من الاتفاقات التعاونية واعتمدنا عدة قرارات. وتعاوننا يشمل الصعيدين السياسي والاقتصادي. وفي ذلك الصدد، تعاونت إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام التابعتان للأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في تناول مسألة منع الصراع وإدارته وحله وعمليات حفظ السلام في القارة. وفي الوقت الحاضر، تعمل الأمم المتحدة عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى على حل الأزمات المستمرة في كوت ديفوار والسودان والصومال.

وهنا أود أن أشير إلى الاجتماع السادس الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٥ و ٢٦ تموز/ يوليه ٢٠٠٥. ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها في الاجتماع أنه ينبغي حسم مسائل الفقر المدقع واستنفاد الموارد الطبيعية والتعرية البيئية والأوبئة والعلل الاجتماعية كالجريمة والفساد بغية كفالة السلام والأمن

الدوليين. والأهم من ذلك، فقد أيد الاجتماع خطة بناء القدرات العشرية المقترحة من أجل أفريقيا – وهو إجراء جدير بالثناء من شأنه أن يعزز بفعالية السلام والأمن في العالم.

ما هي العناصر الأساسية للتعاون من أجل إشاعة الاستقرار؟ من الضروري أن نذكر أن عملية إشاعة الاستقرار تتطلب، من جملة أمور أخرى، الانسجام والتغيير ضمن النظام الإقليمي وفيما بين مكوناته وتتأثر بعوامل إقليمية متعلقة بالنظام. والانسجام ضمن تلك المكونات وفيما بينها يعتمد على عوامل من داخل النظام وخارجه. علاوة على ذلك يمكن للقدرة الداخلية على استيعاب وتحويل العوامل المتعلقة بالنظام من خارج الإقليم أن تحدد قوة الاستقرار الإقليمي.

ويستتبع ذلك أن التعاون من أجل الاستقرار ينبغي أن يستهدف أوجه الضعف الرئيسية في مؤسسات وعمليات المنظمات الإقليمية والمشاكل الإنمائية للدول الأعضاء فيها.

إن الاستقرار الإقليمي يجب أن يركز على التعاون الهادف إلى الحصول على الدعم الكافي وزيادته لتوطيد أركان لجنة الاتحاد الأفريقي. وما فتئت الأمم المتحدة تدعم بالفعل، كما نوهنا مسبقا، جهود اللجنة في ذلك الصدد. إلا أن من الواضح أنه تقوم الحاجة إلى القيام بالمزيد لبناء المؤسسة كي تعزز قدرتها التشغيلية. هناك أوجه قصور في مجال بناء القدرات للموارد البشرية. وهذا جلي في مختلف إدارات المنظمة، بما فيها الإدارة السياسية لمجلس السلام والأمن. إن الدعم ضروري للبرامج الاستشارية والتدريبية الطويلة الأجل لمعالجة أوجه القصور تلك ولتمكين اللجنة من أن تضطلع بصورة تامة بمسؤولياتها الإدارية. وينبغي لأجهزة الاتحاد الأفريقي، بما فيها مجلس السلام والأمن والبرلمان الأفريقي، أن تُعزَز، مع اللجان المتخصصة ومحكمة العدل والمؤسسات المالية المنشأة لتمكين الاتحاد الأفريقي من أن يضطلع بدوره بفعالية في مجال إشاعة الاستقرار الإقليمي.

إشاعة الاستقرار الإقليمي في أفريقيا تعني منع الصراع. وللأمم المتحدة سجل في الماضي للتعاون مع الاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد. ولكن الاتحاد الأفريقي بعيد عن الاستكمال التام للآليات لحل هذه المسألة المعقدة، التي لها أبعاد عديدة. إن الاتحاد الأفريقي عازم على جملة أمور منها إنشاء نظام للإنذار المبكر لتوفير معلومات عن تطور الأزمات السياسية والاقتصادية في البلدان الأفريقية. وتعد المعلومات التحليلية التي يقدمها نظام الإنذار المبكر هذا حيوية حتى يتمكن الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية الأخرى ذات الصلة، من اتخاذ التدابير الوقائية الضرورية التي تمنع تردي الأزمات إلى صراعات أو حروب. إن المزيد من التعاون مع الأمم المتحدة مرغوب فيه من أجل الإنشاء الكامل لنظام الإنذار المبكر الفعال، الذي من شأنه أن يصبح عاملا رئيسيا للاستقرار في العمليات الإقليمية.

والاستقرار الإقليمي يعني إدارة الصراع وحله بصورة فعالة. وهذه، مرة أخرى، هي المجالات التي تعاونت فيها الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي والتي أُحرِز فيها عدد من النجاحات. مع ذلك، ثمة مجال لمزيد من التحسين في هذا الصدد. وتقوم الحاجة إلى تطوير آلية للوقف السريع للأعمال العدائية، وتنفيذ اتفاقات السلام والانتقال إلى حكم ديمقراطي في البلدان التي تمر بأزمة. وكلما كانت تلك الآليات أكثر فعالية، كلما كانت هناك فرص أفضل لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

ويتعلق الاستقرار الإقليمي ببناء السلام. وفي ذلك المجال، فإن دعم الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية للبلدان

الخارجة من الصراع، ولكن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لا يملكان هذه الآلية في الوقت الحالي.

ويرحب الاتحاد الأفريقي بقرار رؤساء الدول والحكومات الذي تم التوصل إليه في اجتماع القمة لعام ٢٠٠٥ المنعقد في نيويورك بشأن إنشاء لجنة بناء السلام. ويستلزم بناء السلام القيام عقب نهاية الحرب، بالتصدي للمشاكل السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالبنية الأساسية. ونرحب بالجهود التي يبذلها رئيس الجمعية العامة للتوصل فورا إلى وضع الآلية اللازمة لإنشاء لجنة بناء السلام، ونشجع على أن يُسند دور مناسب إلى المنظمات الإقليمية، بوصفها شركاء لا غنى عنهم في عملية بناء السلام. وعملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع متطلب لمنع إعادة نشوب الصراعات القديمة ولإرساء الأساس اللازم للنمو الاقتصادي والتنمية، وبالتالي، تحقيق الاستقرار.

وينطوي الاستقرار الإقليمي على دعم الاتحاد الأفريقي في الجهود التي يبذلها لتوطيد الديمقراطية والحكم الرشيد. وقد اتخذ الاتحاد الأفريقي، في مؤتمرات القمة التي عقدها، عدة قرارات في تلك المجالات. وينبغي تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في البلدان التي لم تعان من الأزمات. وينبغي تطوير الإطار السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي للديمقراطية والحكم الرشيد لضمان الانتقال السياسي السلمي. وتتعاون بالفعل الأمم المتحدة في تلك المجالات، ولا سيما عن طريق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونشجع على تحقيق المزيد من التعاون مع الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية من أجل ضمان تحقيق الاستقرار الوطني والإقليمي.

ويتعلق الاستقرار الإقليمي بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامين. ولدينا عدة برامج تم التوصل إليها، بما في ذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) والخطة الإستراتيجية للاتحاد الأفريقي. وفي الوقت الحالي، تتخلف أفريقيا عن الركب فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهكذا، ترحب أفريقيا بالاقتراحات المقدمة حول التنمية وبالاعتراف بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا الواردة في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١). ويتطلب تحقيق الاستقرار في القارة التنفيذ السريع لتلك التوصيات، ولا سيما تلك المتعلقة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وتوسيع نطاق التجارة الخارجية، وشطب الديون الخارجية، ووقف انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية وعكس مسارها.

إن إعاقة التنمية هي أحد الأسباب الجذرية للأزمات والحروب في أفريقيا. وينبغي أن يضمن التعاون في تنفيذ هذه التوصيات تحقيق الاتساق والمواءمة. وينبغي أن يتسم التعاون بالاستدامة ويؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي عادل في البلدان. وفي غياب النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين والمنصفين، ستكون البلدان الضعيفة اقتصاديا في القارة أكثر عرضة للأزمات والصراعات الداخلية.

وعلاوة على ذلك، ينطوي تحقيق الاستقرار الإقليمي على إجراء المشاورات المنتظمة بين الأمم المتحدة وقيادات المنظمات الإقليمية. ويوحي الطابع النشط للقضايا في مختلف المناطق بأنه ينبغي عقد اجتماعات منتظمة لمناقشة القضايا وإعادة تحديد الأولويات من أجل حل تلك القضايا بشكل فعال. وتقوم الأمم المتحدة، كما أشير إلى هذا بالفعل، بزيادة تطوير ذلك الترتيب. ويجب الإسراع بتنفيذ قرارها الصادر في الاجتماع السادس الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٥، بشأن وضع آلية للتنسيق والتنفيذ، وذلك من أجل تيسير تحقيق الاستقرار الإقليمي.

أخيرا، تتعلق عملية تحقيق الاستقرار الإقليمي بتقديم الدعم السياسي القوي لقيادات المنظمات الإقليمية. وفي الأنشطة اليومية للمنظمات الإقليمية، توفر تلك القيادات التوجيه اللازم للقضايا والرد عليها، حيثما تنشأ في المنطقة. وتنفذ تلك الإجراءات عموما بالتشاور مع الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين. وينبغي أن يركز التعاون من أجل تحقيق الاستقرار على ذلك المجال الهام. ويضفي تعاون الأمم المتحدة الشرعية بشكل كبير على القادة الإقليميين. وكلما ازداد التعاون مع قيادات المنظمات الإقليمية، كلما كانت قدرها أفضل على تقديم الحلول في مواجهة قوى زعزعة الاستقرار في المنطقة.

وفي الختام، أؤكد من جديد على أن الاستقرار العالمي ينبثق عن الاستقرار الإقليمي. ومن الحقائق التي لا يمكن دحضها أيضا أن المنظمات الإقليمية لديها القدرة على معالجة القضايا الإقليمية بشكل مفيد، إذا تم تمكينها بما يكفي من خلال التعاون الكافي مع الأمم المتحدة. ويضطلع الاتحاد الأفريقي بدور قيادي في عملية تحقيق الاستقرار في قارتنا من أجل إحلال السلام والأمن والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامين. ولقد آن الأوان للأمم المتحدة لكي تعتمد على ما حققته من إنجازات في تعاولها مع المنظمات الإقليمية.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بوجود وزير خارجية رومانيا بيننا حيث يترأس جلسة اليوم.

إننا نعرب عن تقديرنا للبيان الذي أدلى به الأمين العام كوفي عنان، وممثلو المنظمات الإقليمية.

إن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين مسألة رئيسية ومهمة تنطوي على تحديات. ويواجه عالم اليوم كثيرا من التهديدات المتداخلة، من قبيل الصراعات المسلحة، والهجمات الإرهابية، وانتشار الأسلحة، والأزمات الإنسانية، وتفشي الأمراض، وإساءة استعمال المخدرات. وتتصف تلك المشاكل بخصائص مشتركة كونها مشاكل عبر وطنية وعبر إقليمية. ويتطلب الأمر اضطلاع الأمم المتحدة بدور كامل، وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لمواجهة تلك المشاكل بطريقة فعالة. وفي منظومة الأمم المتحدة، يضطلع مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

وفي السنوات الأخيرة، اضطلعت المنظمات الإقليمية بدور هام متزايد في حل الصراعات وإعادة البناء بعد انتهاء الصراعات ومكافحة الإرهاب والاستجابة للأزمات الإنسانية. ويقدم عملها دعما ومساعدة فعالين لأعمال مجلس الأمن. كما تدرك أيضا الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى (قرار الجمعية العامة ٦٠/١) ذلك الدور.

وفي ذلك السياق، أود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية. أولا، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، تقر كل البلدان والمناطق بالمبدأ القائل إن مجلس الأمن يقع في جوهر الآلية الدولية للأمن الجماعي. ومن المعترف به عالميا أيضا أن المنظمات الإقليمية تضطلع بدور إيجابي في تيسير التوصل إلى حل للقضايا الإقليمية.

ويحدد الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة دور الترتيبات الإقليمية في تسوية النزاعات. كما أنه يوفر أيضا التوجيه فيما يتعلق بالعلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتذكر الوثيقة الختامية لاجتماع القمة بوضوح أنه يجب إقامة علاقة أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويشكل هذا مطلبا بالنسبة لعملنا في المستقبل ويرسي أساسا هاما للقيام بهذا التعاون.

ثانيا، في مجال زيادة التنسيق بشأن التنفيذ العملي، تتمتع المنظمات الإقليمية بمزايا فريدة في التصدي للمشاكل في مناطقها المعنية. وعندما يتعلق الأمر ببؤر التوتر الإقليمية، ينبغي لمجلس الأمن أن يهتم بآراء وتوصيات المنظمات الإقليمية، وأن يحترمها. وفي إطار عملية التنفيذ، ينبغي أن يولي المجلس الاهتمام الواجب للمزايا الفريدة التي تتمتع بها المنظمات الإقليمية. وينبغي أن تمسك المنظمات الإقليمية من جانبها، ووفقا لأحكام الميثاق، بزمام المبادرة لتُبقي المجلس على علم بالإجراءات التي تتخذها، في الوقت المناسب، ولتبقي أيضا على قنوات الاتصال مفتوحة في هذا الشأن. وينبغي الإشارة إلى أن الأوضاع السائدة في المناطق تختلف إلى حد كبير مثلما تختلف المنظمات الإقليمية نفسها. والاتصالات والتعاون بين الجانبين ينبغي أن يحكمهما مبدأ المرونة وأن يتوجها نحو تحقيق النتائج، وينبغي بذل الجهود لتجنب نهج تصنيف الجميع تبعا لقياس واحد.

ثالثا، ينبغي لنا تعزيز المساعدات المتبادلة وإعطاء الأولوية لأفريقيا. إن العديد من المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن تتعلق بأفريقيا. وتقدر الصين تقديرا عميقا الجهود الإيجابية للاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولبعثات الوساطة والمساعي الحميدة الساعية إلى إيجاد حلول للصراعات الأفريقية.

ومن الضروري تقديم ما يلزم من الموارد المالية والدعم السوقي والتقني بغية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، بهدف تعزيز قدرات هذه المنظمات على حفظ السلام وبناء السلام.

ونرحب بالقرار الوارد في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة بشأن تطوير وتنفيذ خطة السنوات العشر لبناء القدرات مع الاتحاد الأفريقي. وسيمكّن مثل هذا الجهد الأمم المتحدة من تحسين تصديها للصراعات الإقليمية وإعادة البناء في حالات ما بعد الصراع في أفريقيا. كما أنه سيأتي بالفائدة على البلدان الأفريقية ذاتها.

ويوجد العديد من آليات الحوار والتعاون الإقليمية ودون الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والتي تؤدي دورا هاما. فمنظمة شانغهاي للتعاون هي واحدة من تلك الآليات. ومنذ إنشائها في عام ٢٠٠١، تطورت منظمة شانغهاي للتعاون تدريجيا حتى أصبحت آلية فعالة لتعزيز الأمن، والاستقرار، والتنمية على الصعيد الإقليمي. وقد منحت في العام الماضي مركز المراقب في الجمعية العامة، وشاركت في اجتماع القمة لهذا العام. وستواصل منظمة شنغهاي للتعاون عملها، بروح الفائدة والثقة المتبادلتين، من أجل النهوض بالمساواة، والتشاور واحترام التنوع الثقافي، والتنمية المشتركة. وستنتهج سياسة خارجية قائمة على عدم الانحياز إلى بلدان أو مناطق أخرى أو استهدافها، وستلتزم كذلك بمبدأ الانفتاح. وستتعاون بشكل وثيق مع الأمم المتحدة بغية الإسهام في السلام والأمن الدوليين والإقليمين.

وأخيرا، تؤيد الصين مشروع القرار الذي أعده وفد رومانيا، ونشكره على جهوده.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بالشكر الصادق إليكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة وإتاحة الفرصة لنا لتبادل الآراء مع ممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حول أفضل السبل لدعم التعاون مع الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. لقد ازداد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وأصبحت التوقعات أفضل الآن مما كانت علية في أي وقت مضى. ولكن ما زال ينبغي عمل الكثير إذا أردنا

أن نعد هذين الشريكين بشكل أفضل لكي يواجها معا التهديدات القائمة والجديدة للسلام العالمي. والقصد من جلسة اليوم هو إجراء تقييم لحالة التعاون، وتحديد مواطن القوة والضعف، والنظر في ما يمكن القيام به من أجل تعزيزه. وأود أن أخص بالتعليق ثلاثة عناصر.

العنصر الأول يتعلق بالحاجة إلى ترشيد إطار التعاون وضمان قدرته على التكيف، لأننا نتعامل مع مسائل متطورة باستمرار، وقد تم القيام بعمل كبير في هذا المجال من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي رأينا أن المسألة لا تتعلق بإعادة كتابة الفصل الثامن للميثاق، بل، بالقدر المستطاع، باستكشاف الموارد المتاحة لنا، وبأن ننطلق في قراءة أحكامه على أساس من الليبرالية والمرونة.

ويجب أن نسلم، في هذا الصدد - وقد أشرنا إلى ذلك خلال مناقشتنا لمشروع القرار الذي سيعتمد في نهاية المناقشة - بأن هناك مقاومة لخروجنا عن المسار المألوف. إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ليس اختياريا بل ضرورة تمليها الحقائق العالمية الجديدة. وفي الحقيقة، إن التحديات المعقدة التي يواجهها نظامنا للأمن الجماعي تتطلب منا أن نعزز التعاون بين جميع الأطراف الفاعلة - الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والحكومات، والمجتمع المدني.

وفضلا عن ذلك، فإن المنظمات الإقليمية تؤدي دورا متناميا في تسوية الأزمات في مناطقها الجغرافية، ولديها تطلعات مشروعة إلى تحمل مسؤوليات أكبر. ومجلس الأمن ليس مطالبا بأن يوكل بعض مسؤولياته إلى المنظمات الإقليمية، بل أن يستخدم استخداما حسنا إسهامات هذه المنظمات من خلال تحسين التفاعل القائم على مبدأ التكامل والميزة المقارنة. وإسهام الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، في مجالات الوساطة السياسية، ومنع نشوب الصراع وإدارته، بفضل الدور النشط الذي يؤديه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد، هو إسهام أساسي في هذا المجال.

ويتعلق العنصر الثاني بتعبئة الموارد لمساعدة المنظمات الإقليمية، ولتعزيز قدرتها على العمل. وقد اكتسبت الأمم المتحدة قدرا من الخبرة في تخطيط وإدارة عمليات متعددة الأوجه ومعقدة، وبإمكانها، بل وعليها أن تتشاطر هذه الخبرة مع المنظمات الإقليمية. ومع أنه تم إحراز الكثير من التقدم في مساعدة المنظمات الإقليمية، ولا سيما في أفريقيا، لتطوير قدراتها على التدخل، فإنه ما زالت هناك حاجة إلى جهود أكبر. والأمانة العامة مستعدة لعمل المزيد، ولكن عليها أن تتعامل مع موارد غير كافية، وأحيانا مع غياب الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء، الأمر الذي يمنعها من البحث عن حلول ابتكارية. وفي هذا السياق، فإن أزمة دارفور تدل دلالة واضحة على الثغرة القائمة بين البيانات وإعلانات حسن النوايا والممارسة؛ فهي بمثابة اختبار للتعاون مع المنظمات الإقليمية، والمعيار الذي بموجبه سيتم قياس جهود المجتمع الدولي ومدى نجاح أو فشل تلك الجهود.

وأما العنصر الثالث، فهو يتعلق بمرحلة تحقيق الاستقرار وبناء السلام، التي توفر مجالا واسعا للتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتعتبر هذه المرحلة بشكل عام حاسمة لنجاح عملية بناء السلام، ولكنها لا تحظى بالاهتمام الذي تستحقه. ونأمل أن يساعد إنشاء لجنة بناء السلام على سد هذه الثغرة.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): إن الدانمرك تقدر هذه الفرصة لمناقشة مسائل تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. ونرحب بالمبادرة الرومانية بإجراء هذه المناقشة وبحقيقة أن وزير خارجية رومانيا يترأس هذه المناقشة.

ونـود أن نعبر عـن تأييـدنا للبيـان الـذي أدلى بـه ممثـل المملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ونرحـب اليـوم بمشـاركة ممثلـي مجموعـة كـبيرة مـن المنظمـات الإقليميـة. إن إسـهاماها في تعزيـز السـلم والأمـن الدوليين تتسم بالأهمية البالغة.

إن التعـاون بـين الأمـم المتحـدة والمنظمـات الإقليميـة ينبغـي تطـويره أكثـر ممـا تم حـتى الآن. ونشـعر بـأن مجـالين يحتاجان بشكل خاص إلى المزيد مـن الاهتمـام المناسـب، وهمـا البعـد الأفريقـي ومكافحـة الإرهـاب. وقـد انعكسـت هاتـان المسـألتان في مشـروع القـرار المقـدم بمبـادرة رومانيـا، والـذي تؤيده الدانمرك تأييدا كاملا.

وفيمـا يتعلـق بالبعـد الأفريقـي، فقـد تم تحقيـق تقـدم. ونحـن نرحـب بـالجهود المستمرة لتعزيـز التعـاون العملـي بـين الأمـم المتحـدة والاتحـاد الأفريقـي، كمـا تـدلل علـى ذلـك بوضوح حالة البعثة الأفريقية في السودان.

ونـود أن نشـجع علـى تعزيـز امـتلاك أفريقيـا لإدارة الصـراع في القـارة والمشـاركة فيهـا. وينبغـي لمجلس الأمـن أن يستكشف أفضل السبل لدعم الجهـود الـتي تُبـذل لتطوير بنية الأمن في أفريقيا، وأن يتعاون عن كثـب مـع الاتحـاد الأفريقـي والمنظمات الإقليمية لدفع عجلة سبل التعاون ووسائله.

إن نهجـا متسـقا كهـذا سـيكون حـافزا علـى تعـاون عملـي بـين الأمـم المتحـدة والاتحـاد الأوروبي وغيرهمـا مـن الأطـراف الدوليـة الفاعلـة. وينبغـي أن يكـون الهـدف إقامـة شـراكة ناجعـة وتقسـيم منصـف للعمـل مـا بـين المنظمـات المشتركة في اتقاء الصراع وحفظ السلام.

واسمحوا لي بأن أذكِّر أن الـدانمرك تسـهم بنشـاط في تعزيز قدرة المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليميـة علـى اتقـاء الصـراع، عـن طريـق الاتحـاد الأوروبي وبمسـاعدة ثنائيـة ملموسة. وهكذا نـرى أن الـدانمرك تقـدم، علـى أسـاس ثنـائي وعن طريق برنامجنا للسلام في أفريقيا، ٤٠ مليـون دولار لبنـاء القدرات.

أمـا بـالنظر إلى مكافحـة الإرهـاب، فتعتقـد الـدانمرك اعتقادا راسخا أنه يمكـن للمنظمـات الإقليميـة، وينبغـي لهـا أن تؤدي دورا هاما على نحـو خـاص. والواقـع أننـا لـن نـنجح في معركتنا هـذه مـا لم تلتـزم المنظمـات الإقليميـة ودون الإقليميـة التزاما وطيدا بالتصدي لهذا التحدي.

أولا، كلمـا كـان تعهـد المنظمـات الإقليميـة أقـوى بإدانة الإرهـاب بجميـع أشـكاله، كـان المجتمـع الـدولي أنجـح في مكافحتـه هـذه الظـاهرة. إن رسـالة كهـذه لا لـبس فيهـا أمـر أساسـي للمسـاعدة علـى تبديـد كـل شـك بـاقٍ في أن بعـض أشكال الإرهاب يمكن أن يكون مقبولا. إنه ليسً مقبولا.

ثانيا، إن عدة دول، كما لاحظ المجلس في العديد مـن المناسـبات، مستعدة لبـذل المزيـد في محاربـة الإرهـاب، لكنـها تفتقــر إلى القــدرة علــى فعــل ذلــك. والــدور الأساســي للمنظمــات الإقليميــة هــو مســاعدة الأعضــاء علــى الوفــاء بواجباهتـا الدوليـة في هـذا الميـدان، بمـا في ذلـك عـن طريـق مســاعدهتا علــى هتيئــة القــدرة اللازمــة علــى القيــام هبــذه الواجبات.

إنه تحدٍ تعيه لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهـاب كـل الـوعي. وبصـفتي رئيسـا لهـذه اللجنـة، أحـث جميـع المنظمـات الإقليميـة ودون الإقليميـة علـى التعـاون التـام في مكافحتنـا الجماعية للإرهاب.

وختامـا، نـرى تحسُّـن التعـاون بـين الأمـم المتحـدة والمنظمات الإقليمية عملا قيد الإجراء. وقد أنجز الكثير فعـلا، لا سـيما ميـدانيا، ولـيس أقلـه في السـودان. وبمـا أن هـدف الدانمرك عامة هو تعزيز السلم والأمن الدوليين، فهـي لا تـزال ملتزمة بدعم المبادرات العملية لتحسين التعاون في المستقبل.

وسيكون إنشاء لجنة بناء السلام خطوة هامة جدا في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد تيري ديفيس، الأمين العام لمجلس أوروبا.

السيد ديفيس (تكلم بالانكليزية): أضم صوتي إلى صوت زملائي لشكر الرئاسة أجزل الشكر على دعوتي إلى حضور هذه الجلسة.

أود أن أصنِّف ملاحظاتي تحت خمسة عناوين هي: أولا العلاقة العامة بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا؛ وثانيا، عمل مجلس أوروبا الخاص باتقاء الصراع؛ وثالثا، عمل مجلس أوروبا في الحالات التالية للصراع؛ ورابعا، عملنا مع الأمم المتحدة؛ وأخيرا، ما يمكن لمجلس أوروبا أن يقدِّمه للأمم المتحدة في مجال العمل في المستقبل، في سياق الورقة المفاهيمية التي صدرت قبل أسبوع.

وإذا نظرنا إذا إلى علاقتنا العامة بالأمم المتحدة، نعتقد، في مجلس أوروبا، أن من مسؤوليات الأمم المتحدة صون السلم العالمي ونحن ندعمها في عملها من أجل ذلك. ونعتقد أن هناك علاقة بين الأمن العالمي والأمن الإقليمي، ونعتقد أيضا أن هناك علاقة بين الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون. إن الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون أمور هي، بطبيعة الحال، في صميم عمل مجلس أوروبا. وهذه هي الأسباب التي تجعل منا، في مجلس أوروبا، من المؤمنين بشدة بتعددية الأطراف وبالتعهد الصادر عن مؤتمر القمة العالمي بدعم تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ولمجلس أوروبا مجموعة واسعة من الأنشطة، ولكن يمكن شمول معظمها باسم وصفي عام هو اتقاء الصراع. ومن الأمثلة المناسبة على ذلك أنشطتنا بموجب الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات الوطنية؛ فهي صك قانوني أعدّه وأقرّه مجلس أوروبا بعد التغيير الذي طرأ على أوروبا في مطلع التسعينات.

نحن نعرف الكثير عن الصراع العرقي والتطهير العرقي في أوروبا في غضون هذه الفترة؛ ولا نعرف سوى القليل القليل عن الصراع العرقي الممكن، الذي لم يتجسد ماديا. سأختار مثلا من بلدكم بالذات، سيدي الرئيس. في أوائل التسعينات، كان ثمة توتر شديد خاص بمسائل الأقليات العرقية وأراضي الأقلية العرقية بين رومانيا وهنغاريا. وعلى نقيض يوغوسلافيا السابقة، اختارت رومانيا وهنغاريا طريقة مجلس أوروبا. ووقّع البلدان الاتفاقية الإطارية وصدّقا عليها عام ١٩٩٥. وبقي الصراع صراعا ممكنا، لا حقيقة، ولذلك بقي مجهولا إلى حد بعيد.

والمثل السابق يعكس اتجاها، أنوي، بصفتي الأمين العام للمنظمة، أن أشجعه، أعني لا مجرد المحافظة على مستويات عالية لحقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون وحسب، بل لمواجهة التحديات الخاصة في قارتنا بصورة مباشرة وشديدة.

وكما يعلم كل أعضاء لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، يتبع مجلس أوروبا منهجا مثلث الجوانب لمكافحة الإرهاب. تحسين التعاون القانوني، المتمثل باتفاقياتنا الخاصة بالقضاء على الإرهاب والجرائم الحاسوبية وغسل الأموال، واحترام حقوق الإنسان؛ وتعزيز الحوار بين الثقافات وبين الديانات، وهي من السبل التي نعالج بها أسباب الإرهاب الجذرية.

ونحن نولي اهتماما خاصا للتوازن بين تدابير صارمة لمحاربة الإرهاب من جهة، والحماية المتشددة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية من جهة ثانية. ونحن نرى بحزم أن الحظر المطلق للتعذيب، وللمعاملات اللاإنسانية التي تحط من الكرامة يجب أن يُعمل بها. واليوم، لا يمكن لدولة أن تكون

عضوا في مجلس أوروبا بدون الموافقة على أن تقوم برصدها لجنة خاصة لمنع التعذيب.

أما الحوار بين الثقافات، فقد كان لنا منذ سنوات، ولا يزال، حوار مع القارات الأخرى، عن طريق مركز الشمال والجنوب التابع لنا، ومقره لشبونة. وقد شمل الحوار أفريقيا. ونحن ننوي أن نزيد، في الأشهر والسنوات المقبلة، من هذا الحوار وأن نكثفه، خاصة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط الجنوبية، وفي الشرق الأوسط وجمهوريات آسيا الوسطى.

أنتقل الآن إلى خبرتنا الأخرى في التصدي للحالات التالية للصراع في أوروبا، فأقول إننا شاركنا مشاركة كثيفة في إجراء متعدد الأطراف وإجراءات فردية في البلقان وجنوب القوقاز خاصة.

إن هناك نقطتي سوء تفاهم حول عمل مجلس أوروبا. فنحن نفسر الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون بأوسع معانيها، ونعتبر أن عملنا يشمل بصورة مناسبة العمل على الحكم الرشيد، الذي يشمل بدوره حكم السلطات المحلية والإقليمية، والعمل على قضايا التعليم والثقافة والتراث الثقافي والشباب واللُحمة الاجتماعية.

ونقطة سوء التفاهم الثانية هي أننا منظمة ستراسبورغ. صحيح أن مقرنا الرئيسي هو في ستراسبورغ، لكننا لا ننحصر فيها. وفي السنوات الأخيرة، تعاظم نشاطنا في الدول الأعضاء، وداخل الدول الأعضاء في منظمتنا، وكثيرا ما كان ذلك بشراكة منظمات إقليمية أخرى، كمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومع الأمم المتحدة - والبلقان خير مثال على ذلك؛ ولقد سبقت إشارتنا إلى كوسوفو.

وبالانتقال إلى عملنا مع الأمم المتحدة، أقول إنه لم يقتصر على كوسوفو. إن لدينا الكثير من أوجه التعاون فعلا مع بعض وكالات الأمم المتحدة. وأظن أنه يمكن، في بعض الحالات، تحسين هذا التعاون. ولهذا أرحب بالفكرة التي طرحها زملائي ممثلو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فكرة اتفاق إطاري مع الأمم المتحدة. ونحن بلا شك راغبون في أن نكون طرفا فيه. وأتطلع كذلك بكثير من التوق إلى العمل مع لجنة بناء السلام في المستقبل.

ونحن نقدم إلى الأمم المتحدة بعض الأصول والموارد. وليس لنا خبراؤنا وحسب؛ بل لدينا أيضا خبراء حكوميون دوليون: هم الخبراء العاملون للدول الأعضاء في منظمتنا - أي البلدان الـ ٤٦ الأعضاء في مجلس أوروبا. ونقدم الجمعية البرلمانية، التي تضم ممثلين عن البلدان الـ ٤٦ الأعضاء معنا. ولدينا مجلس (كونغرس) للسلطات المحلية والإقليمية يشابه ذاك جدا، يضم ممثلين عن السلطات المحلية. ولدينا اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب، التي تتناول مسائل التعصب والعنصرية والنزعة المضادة للسامية وعقدة الخوف من الإسلام. ولدينا المحكمة الخاصة بحماية حقوق الإنسان التي تنطبق على جميع الدول الأعضاء في منظمتنا، والتي يجب أن تنصاع هذه الدول الأعضاء لأحكامها.

ولدينا، بالطبع، علاقة قوية جدا - بل الواقع علاقة قانونية خاصة - مع المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي يوجد صلة على مستوى القاعدة مع المجتمع المدني في أوروبا. ولدينا أيضا الشبكات التي أُنشئت من خلال الخبراء والتدريب وأنشطة أخرى للمساعدة في دولنا الأعضاء.

إن مجلس الأمن الدولي يتحمل المسؤولية عن صون السلام والأمن في كل أجزاء العالم، بما في ذلك أوروبا. ودعوتي لكم، سيدي الرئيس، هي أن يستفيد مجلس الأمن أفضل استفادة مما يمكن أن يقدمه مجلس أوروبا.

وإنني أتطلع إلى تعاوننا أثناء الرئاسة الرومانية لمجلس أوروبا، التي ستبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر. ورئاسة لجنتنا،

لجنة الوزراء، وهي هيئة لصنع القرار، ستستمر من تشرين الثاني/نوفمبر حتى أيار/مايو من العام القادم، وسيتولى الاتحاد الروسي الرئاسة بعد رومانيا. وإنني لعلى يقين من أنهما أيضا سيرغبان في تشجيع هذا العمل، بالتحالف والتعاون مع الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام لمجلس أوروبا على كلماته الرقيقة.

والآن، أدعو نائب رئيس اللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة، سعادة السيد فاليري كيرتشنكو، إلى أخذ الكلمة.

السيد كيريتشنكو (تكلم بالروسية): نأمل في أن يؤدي هذا الاجتماع إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، في مجالات مثل صون السلام والأمن الدوليين، وبخاصة في منع نشوب الصراعات وتسويتها، وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

كما يعرف الجميع، كان إنشاء رابطة الدول المستقلة مسألة بالغة الصعوبة. فقد تشكلت، أصلا، تحت ضغط الحاجة إلى إيجاد استجابة قوية لظهور وضع جغرافي سياسي جديد من أساسه. وقد تعقّد هذا الوضع، في الواقع، بمشكلة نشأت من أزمة عميقة في الاقتصاد وفي مجالات أخرى من الحياة العامة في المناطق السوفياتية السابقة.

وبصفة عامة، فإن تكوين رابطة الدول المستقلة وضع حدا لعملية تفكيك فوضوية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ولنزعتها التدميرية؛ وهذه الحقيقة التاريخية معروفة لدى المجتمع الدولي بأسره. ومن الإنجازات البارزة لرابطة الدول المستقلة، أنها كونت هياكل جديدة لإقامة علاقات جديدة تماما بين الدول، مما أفسح المجال لأسلوب سلمي لفض الاشتباك السياسي بالنسبة للجمهوريات السوفياتية السابقة، وشجع إنشاء دول جديدة ذات سيادة.

ومع ذلك، لم نتمكن من تفادي نشوء صراعات وتناقضات. ومما يؤسف له أن بعضها انتشر وتحول إلى مواجهة وصراع علنيين، كان أخطرها في طاجيكستان وجورجيا ومولدوفا، والحالة في ناغورنو - كاراباخ. والعوامل الرئيسية التي شجعت على ظهور حالات الصراع في المناطق السوفياتية السابقة هي كما يلي: تفاقم المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية، وتزايد التفاوتات الاجتماعية والاستقطاب بين السكان. وكان هناك افتقار إلى الوضوح واختلاط في المصالح بين المراكز الجغرافية السياسية الكبرى فيما يتعلق بالدول المستقلة الجديدة بالنسبة لمناطق النفوذ. وكانت القوى السياسية تتصارع على السلطة، وتغيرت الأوضاع لصالح القوات المسلحة، ونشأت مشاكل في العلاقات بين الأعراق. وحدث نزوح جماعي للأقليات القومية، وخصوصا الناطقين منها بالروسية. وتنامت الصراعات العشائرية وغيرها من أنواع الصراع. وفي منطقتي وسط آسيا والقوقاز، زاد دور ونفوذ التعصب الإسلامي والمراكز الدولية للإرهاب وتجارة المخدرات وغير ذلك من الظواهر الإجرامية.

ولصالح عملية تثبيت الاستقرار، من الأهمية بمكان تعريف وتحليل الأسباب المحتملة الكامنة وراء نشأة الصراع في كل حالة على حدة، بغية منع تلك الصراعات وتسويتها، لبناء السلام في المنطقة التي ينتهي فيها الصراع، ولضمان الأمن وتعزيز الثقة.

وفي رابطة الدول المستقلة، ما زال نظام منع وتسوية الصراعات، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وتعزيز عملية تثبيت الاستقرار في طور التكوين. ومع ذلك، فمن خلال جهود بلدان الرابطة - والاتحاد الروسي في المقام الأول - وبالتعاون الوثيق مع هياكل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبمساعدتها، تمكّنّا من تحقيق بعض النتائج.

وكان هناك عدد من حالات دول في صراع تخطينا فيها مرحلة الصراع المسلح وانتقلنا إلى الحوار السياسي. وبحثنا عن حلول توفيقية؛ ونتيجة لوساطة الاتحاد الروسي في ناغورنو - كاراباخ، نفذنا وقفا لإطلاق النار في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤. وفي منطقة الترانسدنايستر، نفذنا وقفا لإطلاق النار ما زال ساريا منذ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤، على أساس اتفاقات ومبادئ التسوية السلمية للصراع المسلح. وفي منطقة الصراع في أبخازيا، جورجيا، نفذنا اتفاقا لوقف إطلاق النار وفض الاشتباك بين القوات ما زال ساريا منذ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤.

ولا بد من الإشارة هنا على وجد الخصوص إلى أننا، في عام ٢٠٠٠، تمكّنا من تسوية الصراع في طاجيكستان. وتم التوقيع على تسوية في موسكو، في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بين المسؤولين الطاجيك والمعارضة، وعلى اتفاق شامل بشأن إحلال السلام والوئام الوطني. ونتيجة لذلك، توقفت الأنشطة العدائية، وحُلت قوات السلام الجماعية لرابطة الدول المستقلة وبعثات مراقبي الأمم المتحدة. وكان لذلك دور كبير في تحقيق التسوية في طاجيكستان.

والآن، انتقلنا إلى المرحلة التالية - وهي بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وبغية تكثيف التعاون، أقامت اللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة علاقات عمل مع مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، وقعنا مذكرة تفاهم وشراكة بين منظمتينا، لإنعاش جمهورية طاجيكستان بعد انتهاء الصراع. وكانت نهاية الحرب الأهلية في ذلك البلد مثالا واضحا على إمكانية التوصل، عمليا، إلى تسوية، من خلال الجهود المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة الدول المستقلة، لصراع مسلح في واحدة من أكثر مناطق الصراع دموية في نهاية القرن العشرين.

ونحن في رابطة الدول المستقلة نفهم أن عدم وجود تسوية للصراع في أقاليم جورجيا وجمهورية مولدوفا، وفي ناغورنو - كاراباخ وحولها، يؤثر، أساسا، على الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤاتية للتنمية في الدول التي انجرفت في الصراع. وتلك العوامل تصعّب عملية التحول إلى مجتمع ديمقراطي، وتمنع التشغيل الكامل لمنطقة للتجارة الحرة. وهي تشكل تهديدا للسلام والاستقرار في المنطقة وفي رابطة الدول المستقلة برمتها.

لهذا السبب، يتعين علينا إيجاد سبل لأشكال جديدة للتعاون والعمل المشترك فيما بين المنظمات الإقليمية في مجالات مسؤولياتها، وكذلك نُهُج جديدة لعملية تثبيت الاستقرار. ونتفق على أن تطوير التعاون بين المنظمات الإقليمية أصبح الآن أكثر أهمية من ذي قبل، لأن التهديد الرئيسي للأمن ينبع من صراعات وتحديات عالمية جديدة.

وفي هذا الصدد، نرى من الممكن طرح بعض الاقتراحات الهادفة إلى توطيد الجهود والتعاون في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها، وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وقد اعتمدت رابطة الدول المستقلة مفهوما بشأن منع وتسوية الصراعات في أراضي دول الرابطة. وتقوم حاليا منظمات دولية أخرى أيضا بإعداد وثائق من هذا القبيل. وعن طريق تحليل مقارن، تمكّنا من إعداد وثيقة شاملة، تتضمن خطة أمنية تم اعتمادها في مؤتمر قمة اسطنبول لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وكما نرى أيضا، هناك مهمة عاجلة، هي وضع خطة شاملة لتدابير من أجل بناء الثقة في الميادين السياسية والإنسانية والبيئية، وفي ميادين أخرى، مثل أسباب انعدام الثقة بين الدول، والاحتفاظ بالعضوية الدولية للأمم المتحدة، والبعثات، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في مناطق الصراع. ونعتقد أنه من الممكن أن يكون لدينا عدد كبير من

أعضاء البعثات، وقد يكونون، في اعتقادنا، من مواطني بلدان رابطة الدول المستقلة التي ليست أطرافا في الصراع، وليست من جيران البلدان الداخلة في الصراع. وبهذا النهج، يمكننا تجنب ازدواج الجهود. وفي الوقت ذاته، يمكننا التوسع في إمكانية تحقيق التعاون الوثيق في المجالات السياسية والعسكرية التي يُستعان بها في عمليات حفظ السلام وتثبيت الاستقرار. وبغية الوصول إلى أقصى درجات الاتساق والفعالية في أنشطة رابطة الدول المستقلة والأمم المتحدة، ينبغي أن نوفر آلية واضحة لإجراء مشاورات بين الهياكل المهتمة، وتبادل المعلومات بشأن الوضع في تسوية صراع ما، وبشأن الحالة السائدة في المناطق، وبشأن تدابير تثبيت الاستقرار المخطط لها والمنفذة.

وقد يكون من المفيد إلى حد ما عقد حلقات دراسية ومؤتمرات مشتركة، بمشاركة القادة والمتخصصين من هياكل المنظمات الدولية ذات الصلة. وباستخدام هذا الشكل من أشكال التعاون، لا يمكننا فحسب تبادل المعلومات والخبرات، بل يمكننا أيضا تطوير البحث عن أساليب وأشكال جديدة لمنع نشوب الصراعات وحصرها وتسويتها، ولبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وهناك مسألة عاجلة أخرى، ألا وهي التعاون في تسوية الصراع حول ناغورنو – كاراباخ. ويخطر على بالنا هنا مشاركة ممثلين للجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة بصفة مراقبين في عملية التفاوض على تسوية في كاراباخ. وقد أعرب عن هذا الرأي رئيس أرمينيا، روبرت كوشاريان، ورئيس أذربيجان، إلهام حيدر أوغلو علييف.

وفي ما يتعلق بصراع ترانسدنيستر، إنا نعتقد كذلك أنه يمكن لممثلي اللجنة التنفيذية أن يشاركوا بصفة مراقبين في عملية المفاوضات وفي تسوية الصراع في ترانسدنيستر وحولها.

أما بشأن تسوية الصراع في أبخازيا، جورجيا، فإننا لا نجد مناصا من ملاحظة أنه لم يتم بعد إيجاد حل للمسألتين الرئيسيتين المتعلقتين بالحالة السياسية المقبلة في أبخازيا ضمن جورجيا، ومشكلة رجوع اللاجئين والمشردين إلى أوطانهم. ولهذا السبب، إن المهمة الأساسية لهذه السنة، كما نراها، تتمثل في تهيئة الظروف المؤاتية للمفاوضات وخلق جو يسوده على الأقل حد أدنى من الثقة بين الأطراف، ودعم جهود الاتحاد الروسي وتطوير عملية سوشي الرامية إلى تحقيق تسوية.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا سعداء للترحيب بكم، سيدي، بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن. إن حضوركم في هذه القاعة، فضلا عن مشاركة الأمين العام وقادة وممثلي عدد من المنظمات الإقليمية الرائدة في جلسة اليوم، يبين بصورة مقنعة أهمية النقاش الدائر اليوم.

لقد أعرب قادة العالم في الوثيقة الختامية لاجتماع قمة عام ٢٠٠٥ عن التزامهم بضمان الأمن العالمي على أساس نهج جماعي شامل والمراعاة الدقيقة لميثاق الأمم المتحدة. وإن عنصرا مهما آخر من أجل بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تحسين فعالية المنظمة العالمية، بوصفها المؤسسة الرئيسية المتعددة الأطراف، هو التطوير التدريجي للتعاون والتنسيق المتعددي الأوجه من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، في مجال حفظ السلام أكثر من أي شيء آخر. ويجب أن يستمر هذا التفاعل، كما جاء بوضوح في الوثيقة النهائية، استنادا بقوة إلى الميثاق، وخصوصا الفصل الثامن منه. كما أن إعادة تأكيد قادة العالم على ضرورة الاحترام الصارم للمبادئ والمعايير الأساسية لأنشطة حفظ السلام الدولية في جميع مراحل عمليات الوقاية من

الصراعات وتسويتها، وكذلك خلال بناء السلام بعد انتهاء الصراعات، أمر لا يقل أهمية.

في المقام الأول، نخص بالذكر ثبات مبدأ المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين، واختصاصه الحصري في التخويل باستعمال القوة من طرف المجتمع الدولي. وقد أخذ جدول أعمال التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين يصبح متعدد الأوجه على نحو أبعد وأوسع نطاقا.

بالإضافة إلى مهمتي حفظ السلام وبناء السلام، علينا الآن مكافحة أسلحة الدمار الشامل وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير القانونية، وتسوية المشاكل عبر الحدود التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وقد تم اكتساب الكثير من التجارب الإيجابية في مجال التعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والشركاء الإقليميين – ولائحة هذه المنظمات معروفة جدا. كما يجب الاعتماد عليها واستعمالها لحل المشاكل التي تزداد تعقيدا في إطار عمليات حفظ السلام المتعددة الوظائف. وإننا نرحب تحديدا بالموقف الذي أعرب عنه اليوم ممثلو المنظمات المعنية، بمن فيهم المتحدث الذي سبقني مباشرة، وهو نائب رئيس اللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة، السيد كيريشينكو.

إن أفراد حفظ السلام التابعين لرابطة الدول المستقلة، مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، يحافظون على الأمن والاستقرار في منطقة الصراع بين جورجيا وأبخازيا. وهذه المهمة ليست بالهينة، إلا أنه ليس هناك خيار حقيقي آخر غير التفاعل بهذه الصيغة. وإن روسيا عازمة على الاستمرار في أن تشجع، في المقام الأول وبقوة، على تحقيق المزيد من الثقة والتعاون في إطار حفظ السلام بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة.

وإن التعاون الذي تجري إقامته بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ليحمل في طياته إمكانيات مهمة. ويجري القيام بعمل مضن في إطار هذه المنظمة لكي تهيئ إمكاناتها الخاصة في مجال حفظ السلام، بما في ذلك المشاركة في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة.

كما تضطلع منظمة شانغهاي للتعاون بدور هام في ضمان الاستقرار والأمن في منطقة أوروبا وآسيا. وقد أعرب أعضاؤها خلال مؤتمر القمة الأخير الذي عقد في أستانا، كازاخستان، عن استعدادهم لتطوير التعاون مع الأمم المتحدة بشأن مجموعة كاملة من المهام حسنة التوقيت، بما فيها مكافحة الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وكذلك تعزيز ترتيبات التسوية لما بعد الصراع في أفغانستان.

إننا مقتنعون بأنه في إطار صياغة قرارات مؤتمر القمة، ينبغي أن يستمر الشركاء الإقليميون والمنظمة العالمية في التوصل إلى حلول وسطى. نتمنى أن توفر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مواردها بشكل أكثر نشاطا، وأن تساعد على منع نشوب الصراعات وعلى حفظ السلام. وينبغي أن تستمر الأمم المتحدة ومجلس الأمن، من جهتهما، في إيلاء الاهتمام الشديد لتعزيز التنسيق والتعاون مع هذه الهياكل، مع تقسيم معقول للعمل واحترام سلطة مجلس الأمن.

وفي هذا السياق، نلاحظ بسرور قرار مؤتمر القمة لصالح عقد اتفاق رسمي بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانات المنظمات الإقليمية. وإن إحدى الأولويات على المدى القصير في مجال تنفيذ قرارات مؤتمر القمة هي إنشاء لجنة لبناء السلام يُلجأ إليها لمساعدة مجلس الأمن والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، على قدر الإمكان، في تحقيق الانتعاش السريع للبلدان الخارجة من الأزمات، وتحديد

ضمانات إزاء منع ظهور الصراعات مجددا. وإننا على يقين من أن أعضاء الأمم المتحدة سيتمكّنون من كفالة البدء بأنشطة هذه اللجنة في بداية العام المقبل.

وقد دأبت روسيا على دعم عقد اجتماعات منتظمة رفيعة المستوى بين الأمين العام للأمم المتحدة وقيادة المنظمات الإقليمية، ونلاحظ الاتفاقات المبرمة لزيادة هذه الممارسة، بما في ذلك عقد تلك الاجتماعات سنويا.

ونحن نأمل أن يمكّننا اتخاذ قرار مجلس الأمن اليوم بمبادرة من رومانيا، وبشكل عام، أن تمكّننا نتيجة مناقشات اليوم، من إحراز التقدم في عملية تحسين سبل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وهكذا نستطيع، بتضافر الجهود، أن نتوصل بشكل كامل إلى تحقيق إمكانية نظام الأمن المشترك الوارد بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة. وقد برهن المشاركون في مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ عن التزامهم الواضح بذلك.

السيد ماهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلدي ترحيبا حارا بالأونرابل وزير رومانيا، ويشكر رومانيا على تنظيم هذه المناقشة المهمة التي جاءت في أوانها. كما ننوه بحضور المنظمات الإقليمية المشاركة في هذه المناقشة.

إننا نجد هذا النقاش نافعا لأن المنظمات الإقليمية تضطلع بدور حاسم في صون السلام والاستقرار، كل في منطقتها. كما أن النقاش أتى في أوانه لأن المنظمات الإقليمية أصبحت تشارك أكثر فأكثر في تسوية الصراعات وفي بعثات حفظ السلام، جنبا إلى جنب مع تلك التابعة للأمم المتحدة. ويوفر الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة أساسا للعلاقة التكافلية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال صون السلام والأمن.

لقد ساهمت منظمات إقليمية عديدة بنشاط في تسوية المنازعات المحلية، إما بمبادرة منها أو بإحالة من مجلس الأمن. وما الانخراط النشيط للاتحاد الأوروبي في كوسوفو، والجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي، والاتحاد الأفريقي في بوروندي والسودان، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون وليبريا وكوت ديفوار، إلا بعض الأمثلة على ذلك.

وقد أصدر الأمين العام عدة تقارير شاملة يلاحظ فيها مستوى التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ووافقت الجمعية العامة أيضا على قرارات أخرى ذات صلة بالموضوع، تدعو، في جملة أمور، إلى تعزيز القدرة المؤسسية والتنفيذية لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وتشدد الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى على ضرورة قيام شراكة عمل أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي.

ومجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المسؤول عن السلام والأمن، يملك السلطة والصلاحية للتعاون في مستوى أرفع ليكون أكثر فعالية وقدرة على الاستجابة للتحديات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ونحن نود أن نعرب عن تأييدنا لمبادرتكم، سيدي الرئيس، ومبادرة وفدكم، بالمضي قدما في المناقشة المتعلقة بموضوع إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ونؤيد ممارسة عقد اجتماعات سنوية رفيعة المستوى بين الأمانة العامة والمنظمات الإقليمية.

وبينما نعرب عن تقديرنا للتعاون والشراكة القائمين بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه يمكن القيام بمزيد من العمل لتحسين التعاون. ويتسم ذلك بأهمية خاصة في مجالات بناء القدرة وتعبئة الموارد. والمنظمات الإقليمية لديها ميزة القرب الجغرافي من

الصراعات، ولديها كذلك فهم أكبر لأسبابها، ولكنها مقيدة بمتطلبات القدرة والقيام بالعمليات. وإحدى الطرق لتعزيز قدرات حفظ السلام الإقليمية دعم الترتيبات الاحتياطية والقدرة على النشر السريع. وبرنامج الأمم المتحدة العشري لتعزيز حفظ السلام في أفريقيا، الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الرفيع المستوى، من أهم المبادرات ذات الصلة في هذا الشأن.

ولجنة بناء السلام الجديدة من شأنها أن تأذن بدخول عصر جديد من الشراكة بين الاتحاد الأفريقي ومناطقه دون الإقليمية لتثبيت السلام وترسيخ الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في البلدان الخارجة من الصراعات في أفريقيا. وهناك أيضا حاجة إلى الشراكة السياسية بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها. وشراكة العمل التي نشأت بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، كما في حالتي كوت ديفوار والسودان، ينبغي أن تشجع وتتخذ طابعا مؤسسيا. فهي شراكة ذات دعم متبادل في تقسيم للعمل يتسم بالابتكار والتكامل. وذلك النوع من الشراكة يدعم تعددية الأطراف في تعزيز الأمن الجماعي على جميع المستويات.

وفي حين أننا ندرك أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فإننا واعون أيضا بمزايا التعاون الأفقي فيما بين المنظمات الإقليمية. وذلك هام في تيسير تقاسم الموارد، وتبادل الخبرات والتجارب. فالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، كان مفيدا جدا في تقديم المساعدة التقنية والدعم المالي إلى الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدعم جهودهما لإدارة الصراعات. والشراكة المستمرة في دارفور بين بعثة حفظ السلام الأفريقية هناك إلى جانب الدعم المقدم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والمساعدة على المستوى الثنائي من منظمة حلف شمال الأطلسي، حالة نموذجية.

ونأمل أن تسهم هذه المناقشة في الجهود الرامية إلى إقامة إطار تعاوني أكثر تماسكا بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يضمن صون السلم والأمن الدوليين بشكل فعال، مدعوما بالتعاون الإقليمي في المبادرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المضطلع بها في بلدان من مختلف المناطق بطريقة استباقية بقدر أكبر.

ونشكر وفد رومانيا على إعداد مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع، الذي ندعمه بالكامل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة على كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): نشكر الرئاسة الرومانية على مبادرتها الجيدة التوقيت لتعقد جلسة مرة أخرى، في متابعة للجلسة السابقة تحت رئاستها في تموز/يوليه ٢٠٠٤، لتركيز انتباه المجلس على المسألة الهامة المتمثلة في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على صون السلم والأمن الدوليين. ونعرب أيضا عن تقديرنا لحضور وزير خارجية رومانيا ليترأس هذه المناقشة الهامة.

ويرحب وفدي أيضا بأن تشارك في هذه الجلسة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، الممثلة لمختلف أرجاء العالم، والتي تشارك بفعالية في منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام، وفي التعاون مع الأمم المتحدة. إننا نستفيد فائدة جمة من تعليقاتها وأفكارها ومقترحاتها.

وأرحب خصوصا بأن تشارك اليوم منظمة دون إقليمية هامة من منطقتنا في العالم. وأشير على وجه التحديد إلى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، التي تضطلع بدور حيوي في تعزيز التعاون والانسجام والجَلَد في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك، في السنوات الأخيرة،

في مجالات سياسية وأمنية مثل مكافحة الإرهاب ومكافحة القرصنة.

وعلى نحو ما هو معترف به على نطاق واسع، تضطلع المنظمات الإقليمية بدور متزايد الأهمية في منع نشوب الصراعات وإدارتها، بما في ذلك في معالجة الأسباب الأساسية. وذلك تطور طيب وهام جدا يستحق تشجيعنا ودعمنا الكاملين. والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية لسنة ٢٠٠٥ تفعل ذلك بالضبط بدعمها قيام علاقة أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك من خلال زيادة مشاركة المنظمات في أعمال مجلس الأمن وتعزيز الدعم لقدرات بناء السلام على الصعيد الإقليمي.

ونلاحظ على وجه الخصوص الدور المتزايد النشاط والفعالية الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في منع نشوب الصراعات والوساطة السياسية، ونشيد بذلك الدور. ونرحب بالالتزام السياسي والشعور المتزايد بتولي المسؤولية الإقليمية اللذين انخرط بهما الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية في عمليات السلام في عدد من الحالات الخطيرة في القارة. فخلال هذا الشهر فقط، على سبيل المثال، أعطى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي زخما جديدا لعملية السلام في كوت ديفوار. وينهمك الاتحاد الأفريقي أيضا في حفظ السلام ميدانيا في دارفور وفي مفاوضات السلام في أبوجا. وإضافة إلى ذلك، تقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات دون الإقليمية الأخرى بجهود لمنع نشوب الصراعات المهلكة في أفريقيا. ونحن نشيد بها.

وتلك الجهود الطيبة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا ومناطق أخرى ينبغي، حسب الاقتضاء، أن تدعمها أو تكملها الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص. وفي سبيل تحقيق تلك الغاية يجب تعزيز التفاعل والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية، ويجب إيجاد وسائل ملموسة لتحقيق ذلك. ونحن نؤيد، على سبيل المثال، تهيئة فرص أكثر لرؤساء المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتقديم إحاطات إعلامية لمجلس الأمن بشأن أنشطتها المتصلة بصون السلم والأمن. وبالمثل، يشكل عقد اجتماعات بين ممثلي المنظمات الإقليمية وأعضاء مجلس الأمن خلال بعثات المجلس الميدانية أساليب مفيدة لتعزيز التفاعل والتعاون المطلوبين.

وعلى نحو أكثر تحديدا، نلاحظ الدور المتنامي للمنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام، وخاصة في أفريقيا، حيث يوجد أكبر عدد منها، ونرحب بذلك الدور. ونعتقد أن تشجيع زيادة التعاون وإقامة الشراكات بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في مجال حفظ السلام هدف مرغوب وممكن التحقيق ينبغي أن يتابع بصورة إيجابية. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب النظر في عدة مسائل.

أولا، ظلت القدرة على النشر السريع للأفراد للوفاء بمتطلبات حالات الطوارئ تمثل دائما تحديا. وبغية التغلب بشكل أفضل على ذلك التحدي، ظلت إدارة عمليات حفظ السلام تدعو منذ وقت إلى فكرة استحداث احتياطي استراتيجي من حفظة السلام يمكن الاعتماد عليه للنشر السريع حالما أنشئت بعثة لحفظ السلام. وذلك الاقتراح المثير للاهتمام ما زال قيد المناقشة، مع وجود الكثير من المسائل التي لم تُحل بعد. والوثيقة الختامية التي اعتمدها قادة العالم تحدثت أيضا عن فكرة القدرات التي يمكن وزعها بسرعة.

في تطوير قدرة على الانتشار السريع كهذه يمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤدي دورا مفيدا، وفي الحقيقة أن بعض المنظمات – الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال – قد طورت قدرة كهذه. ويمكن لمنظمات إقليمية أخرى أن تحذو حذوها – عند الاقتضاء، بمساعدة المجتمع المانح – لتوفير

التدريب والمعدات ومساعدة أخرى لبناء القدرة للدول الأعضاء المساهمة بقوات في المنظمات الإقليمية، مثل القوة الاحتياطية للاتحاد الأوروبي.

ثانيا والأهم من ذلك، في ميدان عمليات السلام، مما هو مرغوب فيه تحقيق التعاون والشراكة الأكثر فعالية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المنخرطة في عمليات السلام. وفي الوقت الذي فيه يتنامى دور المنظمات الإقليمية في عمليات السلام فإن قدراها اللازمة للعمليات المستدامة، بخاصة في المناطق النامية من العالم، محدودة في أغلب الأحيان. يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا داعما أو ميسرا مفيدا ابتغاء تعزيز استدامة عمليات السلام التي تقوم بها المنظمات الإقليمية، وبخاصة حينما يقوم مجلس الأمن بتفويض العمليات قيد النظر.

وتحقيقا لذلك الهدف يمكن النظر في مختلف أشكال الدعم، تتراوح من مساعدة الأمم المتحدة في التخطيط العسكري، كذلك الذي يوفر الآن لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، إلى الدعم في مناطق تواجه فيها منظمات إقليمية والدول الأعضاء فيها صعابا، في مجالات منها النقل والعمل اللوجستي والهندسة.

وقبل أن أختتم دعوني أبين أننا نعتقد أن هناك دورا هاما للمنظمات الإقليمية في لجنة بناء السلام المقترحة، ونحن نؤيد تأييدا قويا مشاركة المنظمات الإقليمية، عند الاقتضاء، في نشاطات لجنة بناء السلام.

ومناقشة اليوم حسنة التوقيت، وهي توفر فرصة هامة لتقييم الحالة الراهنة وللنظر في مسار العمل المستقبل في التصدي للتحديين المتمثلين في تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن. ونحن على ثقة بأن مناقشة اليوم ستنقلنا خطوة أخرى في ذلك الاتجاه.

ويقدر وفد بلدي جهد الوفد الروماني في إعداد مشروع قرار بشأن الموضوع، نحن نؤيده تأييدا قويا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لي الشرف أن أتكلم أيضا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المؤيدة لهذا البيان.

نرحب بمشاركة وزير الخارجية هذا الصباح ونشكركم، سيدي، على الدعوة إلى إجراء هذه المناقشة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وهو موضوع يهتم الاتحاد الأوروبي به اهتماما قويا. ولهذا السبب، وقعت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على إعلان مشترك بشأن التعاون في إدارة الأزمات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ونعتبر هذه المناقشة أيضا جزءا من عملية تنفيذ الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي. وأود أن أشكر جميع ممثلي المنظمات الإقليمية والكيانات التي انضمت إلينا اليوم.

خلال السنوات القليلة المنصرمة رأينا التعاون في ميداني السلام والأمن بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة يتوسع ويتعزز ويتطور بطرق لا مثيل لها. وبمعان كثيرة ذلك يعكس الطبيعة المتغيرة للصراع. أغلبية الصراعات في السنوات الخمس عشرة الماضية كانت صراعات داخلية – حروب أهلية لعلها نشبت بسبب وجوه الإخفاق في الحكم وسوء استعمال حقوق الإنسان والاضطهاد الديني أو العرقي والإقصاء الاقتصادي. هذه الصراعات الداخلية قد تجاوزت آثارها الحدود الداخلية، مما سبب مشاكل إقليمية.

وبالنسبة إلى البلدان التي مزقتها الحروب الأهلية فإن من الصعب تحقيق السلام، وتحقيق الانتعاش عملية طويلة ومعقدة. وبالنسبة إلى المجتمع الدولي فإن تأييد اتفاق للسلام

في أعقاب حرب أهلية ليس مجرد مراقبة انتهاكات وقف إطلاق النار. إنه الآن مهمة متعددة الأبعاد. إنه يتجاوز المراقبة إلى حفظ السلام النشيط، عند الاقتضاء، وهو يتضمن أيضا المجموعة التامة للمهام المدنية ومهام الشرطة المدنية، من توفير المساعدة الإنسانية الفورية إلى دعم خطط التنمية الطويلة الأمد؛ ومن تسريح المحاربين القدامى إلى برامج إعادة الإدماج للذين يعودون إلى مجتمعاهم؛ من الوفاء بالحاجة الفورية إلى الشرطة في الميدان إلى الإصلاح المؤسسي الطويل الأمد لقوة الشرطة ورصد حقوق الإنسان والنهوض بها. تشارك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في جميع تلك المهام في حالات الصراع، وفي حالات كثيرة بشراكة الواحدة مع الأخرى. كان يتعين عليها أن تكيف قدراها وطرائق تعاونها لتلبية هذه الحاجات الجديدة.

دعوني أسق أمثلة قليلة على وجه الدقة على كيفية التعاون مؤخرا بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. في ليبريا وسيراليون وكوت ديفوار وفرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا القوات الأولى في الميدان، وبالتالي القدرة الأولى على تثبيت الاستقرار قبل بدء عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي دارفور، كما أشار زميلي التنزاني، تقوم قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، بالعبء في الميدان وتؤدي وظيفتها بالدعم المالي من الاتحاد الأوروبي عن طريق مرفق للسلام في أفريقيا. وفي البوسنة حدث عدد من التدخلات المتصلة من جانب الأمم المتحدة والأطراف الشريكة لها. وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك خلفتها الآن بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة، وحل الاتحاد الأوروبي محل منظمة حلف شمال الأطلسي. وثمة مثال آخر هو كوسوفو حيث وفرت قوات منظمة حلف شمال الأطلسي قوة تثبيت الاستقرار الرئيسية، قوة كوسوفو، التي عملت بمقتضى ولاية من ولايات الأمم المتحدة وبالترادف مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفضلا عن ذلك، توفر البعثة نفسها مثالا على تعاون الأمم المتحدة مع غيرها، عن طريق قيادة الاتحاد الأوروبي للركن الرابع للبعثة وعن طريق قيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للركن الثاني.

ومن منظور التنمية ثمة بضع حالات من التعاون المفيد. أحد هذا الأمثلة هو الشراكات والاتفاقات الإستراتيجية المبرمة بين اللجنة الأوروبية وبضع وكالات وصناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة.

يعتقد الاتحاد الأوروبي أن قضية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أكدت عليها تلك الأمثلة وغيرها كثير، وأيضا التدخلات التي سمعنا عنها هذا الصباح. والتعاون مهم لأن المنظمات الإقليمية يمكن أن يكون لها فهم أعمق للحالة في تلك البلدان؛ قد يكون لها تأثير حيث لا يوجد ذلك التأثير للأمم المتحدة أو جهات شريكة دولية أخرى؛ والمنظمات الإقليمية، مثل الأطراف الحسنة الجوار، لديها اهتمام أكبر بما يحدث في فنائها الخلفي، وقد تكون على استعداد لأن تفعل شيئا ما يتعلق بما هو حادث على نحو أسرع مما يفعله آخرون.

لا يمكن أن يتوقع من أي بلد أو منظمة – ولا حتى من المنظمة الدولية – أن تكون لديها كل القدرات على مساعدة بلد في حالة الصراع. والشراكة ضرورية إذا أردنا إنجاز مهام منع الصراع وحفظ السلام وبناء السلام. بيد أنه بقيامنا بذلك يجب علينا أن نبقي نصب أعيننا المسؤولية الكلية عن السلام والأمن الدوليين المناطة بمجلس الأمن هذا.

دعوني أعود إلى بعض الفرص والتحديات لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

أولا، يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه يمكن فعل المزيد لتحسين التعاون في منع الصراع ولمساعدة المنظمات الإقليمية

علـى منـع الصـراع في مناطقهـا. وينبغـي للأمـم المتحـدة والمنظمات الإقليمية، بوصف ذلك أمرا طبيعيا، أن تتقاسما معلومات الإنذار المبكر وأن تنهضا، حيثما أمكن، بالعمل المشترك لمنع نشوب الصراع. ولهذا السبب، تجري الأمانة العامة للاتحاد الأوروبي والأمانة العامة للأمم المتحدة حوارا منتظما بين الموظفين، وذلك ينبغي أن يعزز.

ثانيا، حثنا الأمين العام كوفي عنان في تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح“ على إنشاء

”نظام مترابط لقدرات حفظ السلام يمكِّن الأمم المتحدة من العمل مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة في إطار شراكات محددة وموثوقة“ (A/59/2005، الفقرة ١١٢).

نحن بحاجة إلى بناء فهم للقدرات النسبية لمختلف المنظمات والمعرفة للعمل معا في مختلف الظروف وإخطار قبل العمل بوقت قصير. وذلك لا يعني أنه ينبغي أن يؤخذ بتقسيم صارم للعمل. ولكن المجتمع الدولي بحاجة، حتى يكون فعالا، أن يعرف ما يمكن للمنظمات أن تفعله وفي أي إطار زمني.

وقد بَنَت الوثيقة الختامية للقمة على أساس ”في جو من الحرية أفسح“ بتشجيع جهود الاتحاد الأوروبي وغيره من الكيانات الإقليمية لتطوير قدرات النشر السريع، وترتيبات الاحتياطي وسد الفجوات. وينبغي أن ندفع العمل في هذه الميادين قدماً الآن، بما في ذلك مسائل التبادلية وكيفية إجراء انتقال ناجح من عملية تقودها الأمم المتحدة إلى عملية يقودها كيان إقليمي، وبالعكس.

ثالثاً، إن العلاقة بين المنظمات الإقليمية ولجنة بناء السلام ستكون ذات أهمية حاسمة. ومكان مثل هذه المنظمات في العمل القُطْري لهذه اللجنة قد تم التأكيد عليه في الوثيقة الختامية. وسيكون للمنظمات الإقليمية دور رئيسي تضطلع به في توفير المعلومات من الميدان والمساعدة في وضع استراتيجيات بناء السلام خلال المناقشات في اللجنة. وسيمثل ذلك أيضاً وسيلة لتحقيق ترابط أكبر بين أعمال الأمم المتحدة والأعمال التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية بشأن مسائل بناء السلام.

رابعاً، إن بناء قدرات المنظمات الإقليمية بحاجة إلى دعم جدي وطويل الأمد. وعلى وجه الخصوص، يرحب الاتحاد الأوروبي بالإشارة في الوثيقة الختامية للقمة إلى تطوير وتنفيذ خطة عشرية لبناء القدرات مع الاتحاد الأفريقي. وينبغي أيضاً تشجيع الاتصالات والتعاون بين المنظمات الإقليمية بشكل مباشر. وللأمم المتحدة أيضاً دور ينبغي أن تضطلع به في هذا الصدد، بالنظر إلى خبرتها العريضة ودرايتها الشبكية وقدرتها على الاضطلاع بدور تنسيقي.

خامساً، إن التطورات المتصلة بالمنظمات الإقليمية ينبغي أن تصبح جزءاً منتظماً من تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن، وينبغي أن يجتمع المجلس بشكل دوري مع رؤساء المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء. وبهذه الطريقة، ستتوفر للمجلس معلومات أفضل عن الوضع على الأرض والخيارات المتاحة لأي بلد ما. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالأحكام الواردة في مشروع القرار الذي ووفق عليه في هذه الجلسة.

أخيراً، لديَّ كلمة عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مكافحة الإرهاب. إن ملاحقة الإرهابيين أو الضالعين في نشر الأسلحة يتطلب استجابة عابرة للحدود. والمنظمات الإقليمية قد تكون في وضع مثالي يمكنها من مساعدة البلدان على الاستجابة الناجحة. وفي الوقت نفسه، لكي نتمكن من التصدي لتلك التهديدات بتعاون دولي ناجع حقاً، نحتاج كدول منفردة إلى أرضية مشتركة. نحتاج إلى رؤية مشتركة وإلى لغة مشتركة. نحتاج

إلى معايير مشتركة فيما نقوم به، في شكل معايير قانونية أو سياسية جديدة. وهنا يبرز الدور الرئيسي الذي ينبغي للهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة أن تقوم به. والاتحاد الأوروبي يرحب بأي فرصة لزيادة تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب مع الأمم المتحدة.

وفي الختام، فإن المنظمات الإقليمية تضطلع الآن بدور أساسي في مساعدة مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل، في صون السلم والأمن الدوليين. وتلك حقيقة تثبتها اليوم حالات الصراع وما بعد الصراع في جميع أنحاء العالم. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في جميع الميادين.

وشأننا شأن الأعضاء الآخرين في المجلس، ترحب المملكة المتحدة بمشروع القرار المقترح بشأن هذا البند وستؤيده.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد حميدون علي، رئيس لجنة نيويورك التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

السيد حميدون (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)، ألا وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ميانمار، وبلدي، ماليزيا.

تشارك الآسيان الآخرين في تهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

ويسعد الرابطة أن تلاحظ أن التعاون مع الأمم المتحدة يتم في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك. وتؤيد الرابطة تماماً تعددية الأطراف والدور المركزي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، وبغية تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، وافقت القمة الثامنة للآسيان التي عقدت في بانكوك في عام ١٩٩٥، على أن تستكشف الرابطة السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بتنفيذ ذلك الالتزام، نذكِّر بالاجتماع الناجح والمفيد الذي عقد بين زعماء الآسيان والأمين العام للأمم المتحدة في أول قمة للآسيان والأمم المتحدة، والتي عقدت في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠ في بانكوك. ودعت القمة إلى تعاون أوثق بين الآسيان والأمم المتحدة في أنشطة مثل تبادل المعلومات وتنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية حول المسائل المتصلة بالأمن الإقليمي، بدعم مالي من الأمم المتحدة. ومنذ تلك القمة، ما فتئت البلدان الأعضاء في الآسيان وأمانة الآسيان تعمل بتعاون وثيق مع الكيانات المعنية بالأمم المتحدة، وخاصة إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية السنوية. ونتيجة لهذا التعاون، عقد في جاكرتا يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤ مؤتمر الأمم المتحدة – الآسيان الرابع بشأن منع نشوب الصراع وحسم الصراع وبناء السلام في جنوب شرق آسيا، وكان موضوعه ”المجتمع الأمني للآسيان والأمم المتحدة“. ومن المقرر أن يعقد المؤتمر الخامس للأمم المتحدة – الآسيان في النصف الأول من عام ٢٠٠٦.

وبغية مواصلة تعزيز أسس التعاون بين الأمم المتحدة والآسيان، عقدت القمة الثانية بين الأمم المتحدة والآسيان في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ على هامش الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة مؤخراً. وبالإضافة إلى زعماء الآسيان والأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للآسيان، وجهت الدعوة إلى منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، للمشاركة في القمة. واغتنم زعماء الآسيان

والأمين العام للأمم المتحدة هذه الفرصة لاستعراض ومناقشة المجالات الواسعة للتعاون، بما في ذلك الأمن في مجال الطاقة، والإعفاء من الديون والصحة وإدارة الكوارث والتجارة والاستثمار والسلام والأمن. وناقشت القمة أيضاً الاجتماع العام الرفيع المستوى وإصلاح الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالسلام والأمن، أقر زعماء الآسيان والأمين العام للأمم المتحدة بالصلة الوثيقة بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان وتعهدوا بتعزيز الجهود التعاونية لمكافحة الإرهاب الدولي على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ورحبت الأمم المتحدة أيضاً بإمكانية أن تسعى رابطة أمم جنوب شرق آسيا للحصول على مركز المراقب في الأمم المتحدة. وأكدت قمة الآسيان – الأمم المتحدة على دعم تعددية الأطراف، والأمم المتحدة في مركزها. وأعربت القمة كذلك عن دعمها لجهود الأمين العام للأمم المتحدة لتعزيز فعالية المنظمة والنظام المتعدد الأطراف الذي تمثله لمواجهة تحديات الألفية. وتتطلع الآسيان إلى اجتماعات القمة المقبلة مع الأمم المتحدة لتوطيد وتعزيز تعاون أوثق بين المنظمتين.

وفضلاً عن ذلك، فإن اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٧ في عام ٢٠٠٢ قد ولد زخماً إضافياً لتعاوننا، حيث أنه شجع كلاً من الآسيان والأمم المتحدة على زيادة الاتصالات وتحديد مجالات إضافية للتعاون، حسب الاقتضاء. وفي هذا الصدد، يتعين على الآسيان والأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة أيضاً أن تستكشف السبل والوسائل الكفيلة بمواصلة تعزيز التعاون بين المنظمتين.

ونود أن نؤكد أنه على مدى السنوات الثماني والثلاثين الماضية، نجحت الآسيان في تعزيز مناخ السلام والتعاون في جنوب شرق آسيا، بينما تمضي الرابطة قدماً نحو إنشاء مجتمع الآسيان، والمجتمع الأمني للرابطة كإحدى دعاماتها الثلاثة، بالإضافة إلى الجماعة الاقتصادية للآسيان والجماعة الاجتماعية – الثقافية للآسيان. ونحن نسهم في تعزيز السلام العالمي والاستقرار والأمن الشاملين. وسنولي اهتماماً خاصاً أيضاً لجهود الأمم المتحدة في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والدبلوماسية الوقائية إلى جانب تعزيز عمل الأمم المتحدة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية.

وفي مواجهة التهديدات والتحديات غير التقليدية للعولمة، تود الآسيان أن تشدد على الحاجة الملحة لزيادة تدعيم التعاون مع الأمم المتحدة في ميادين إدارة الكوارث ومكافحة الأمراض المعدية الناشئة أو التي عادت إلى الظهور مثل أنفلونزا الطيور والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة.

ولقد ظلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، باعتبارها القوة المحركة للمنتدى الإقليمي للرابطة، على اتصال مع مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك بهدف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في تعزيز السلم والأمن. وبوصف المنتدى محفلا أمنيا إقليميا متعدد الأطراف، فإنه يمثل العملية الإقليمية الرئيسية، التي بادرت بها الرابطة لجذب شركائها في الحوار وبلدان أخرى مهتمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى التجمع لإجراء حوارات من أجل بناء الثقة وللقيام بأنشطة تعاونية.

ولقد أجرى وزراء خارجية الرابطة أيضا مشاورات منتظمة مع نظرائهم من منظمات إقليمية أخرى على هامش دورات الجمعية العامة السنوية في نيويورك. ووفقا لهذا الترتيب، اجتمع وزراء خارجية الرابطة مع نظرائهم من مجموعة ريو، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ولهذه الاجتماعات غرض مفيد حيث أنها تعزز التفاهم والتعاون في عدد هائل من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

نشكركم على عقد هذه الجلسة التي تمكن الرابطة من التفاعل مع مجلس الأمن، وبالتالي فهي تزيد توسيع نطاق التعاون بين منظمتنا الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة.

أخيرا وليس آخرا، نتمنى لرئاسة رومانيا نجاحا كبيرا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أتوجه إلى السفير حميدون علي بالشكر على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مارتن إيردمان، الأمين العام المساعد لشعبة الشؤون السياسية وسياسة الأمن في منظمة حلف شمال الأطلسي.

السيد إيردمان (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أنضم إلى الآخرين في شكر الرئاسة الرومانية للمجلس على عقد هذه الجلسة وأخذ هذه المبادرة وإتاحة الفرصة لنا لعرض وجهات نظرنا بشأن موضوع اليوم البالغ الأهمية.

إنني أمثل مؤسسة، هي منظمة حلف شمال الأطلسي، عمرها ٥٦ عاما، أي تقريبا من عمر الأمم المتحدة. وخلال الأربعين سنة الأولى من وجودها، كان لها دور محدد جدا في الإطار التاريخي لما نسميه عصر الحرب الباردة. ولقد ولى ذلك العصر منذ فترة طويلة، وتغير كثيرا حلف الديمقراطيات الأوروبية والأمريكية الشمالية الذي كان ذات يوم حلفا راكدا وسلبيا.

فلم تعد المنظمة اليوم تركز على الردع. وشرعنا بدلا من ذلك في جهد لتحويل الحلف إلى عنصر يوفر الاستقرار في أوروبا وحتى خارجها. وبدأ ذلك الجهد ردا على عمل وحشي من أعمال العنف في البلقان. فقبل ١٠ أعوام، في عام ١٩٩٥، أصبحت مذبحة سريبرينيتشا في البوسنة والهرسك رمزا للمآسي التي كان يمكن تفاديها إذا تصرف المجتمع الدولي بشكل أكثر حزماً.

وكانت سريبرينيتشا ناقوسا للتنبيه. كانت نقطة تحول لأوروبا، وكانت مفترق طرق لمنظمة حلف شمال الأطلسي. فلقد علّمتنا سريبرينيتشا أنه يجب علينا أن نتصدى للتحديات بشكل أسرع. وهي دفعت حلفاء المنظمة إلى الانخراط بشكل أكثر حزما في البحث عن حل للصراع البوسني. وكانت النتيجة عملية كبيرة لحفظ السلام — كانت في البداية قوة التنفيذ، ولاحقا قوة تحقيق الاستقرار — وكانت الأولى من نوعها في تاريخ منظمة الحلف.

وفي عام ١٩٩٩، في الحملة الجوية على كوسوفو، كان قادة المنظمة قد تعلموا كيف يتصرفون بشكل أسرع، ولكن سرعتنا كانت لا تزال غير كافية لمنع مقتل الكثير من الضحايا المدنيين. وأخيرا نجحنا في عام ٢٠٠١، في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. فلقد نجحنا في منع نشوب حرب أهلية هناك.

إنه الماضي، كما يُقال. ولقد أصبحت منظمة الحلف منظمة تدافع عن أمن أعضائها وتوفر الاستقرار خارج حدودها بمسافات كبيرة. ورغم أنها ليست منظمة إقليمية بحد ذاتها، بل منظمة حكومية دولية، تطور الحلف عبر السنين ليصبح إدارة أمنية بالمعنى العام، أولا في أوروبا والآن خارجها.

وفي عام ٢٠٠٣، وبموجب ولاية من الأمم المتحدة، أنشأت منظمة الحلف القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان لكي تساعد حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على حفظ الأمن في منطقة عمليات هذه القوة. وهيأت هذه القوة بيئة سالمة وآمنة تساعد على إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفي عام ٢٠٠٤، وبموجب ولاية من الأمم المتحدة، أنشأت منظمة الحلف بعثة تدريبية في العراق، لتساعد الحكومة العراقية على ممارسة قدراتها في تلبية الاحتياجات الأمنية للشعب العراقي بنفسها.وفي هذا العام، ومرة أخرى

على أساس ولاية من الأمم المتحدة، بدأت منظمة الحلف تقدم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور، وذلك لاستكمال جهود أطراف دولية أخرى فاعلة. وفي الأسبوع الماضي، اتخذت منظمة الحلف إجراءات سريعة استجابة للزلزال الذي وقع مؤخرا في باكستان وذلك من خلال إقامة جسر جوي لتقديم الإغاثة الإنسانية بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

(تكلم بالفرنسية)

كل ذلك يثبت أن منظمة الحلف تعلمت الدرس من سريبرينيتشا قبل ١٠ سنوات. فلا يوجد بديل واقعي لسياسة المشاركة. ولكن هناك درسا آخر تعلمناه حتى نتصدى للتحديات الأمنية الجديدة، وهو أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل يدا واحدة. فتحديات القرن الحادي والعشرين لا تحترم الحدود. ولكي نتصدى لها، نحن بحاجة إلى تعاون دولي على أوسع نطاق ممكن. فما من دولة أو منظمة تستطيع أن تفعل ذلك وحدها.

إننا بحاجة إلى مجتمع المشاركة هذا الذي يقوم على التجربة الخاصة لكل مؤسسة. وفي هذا السياق، التزمت منظمة الحلف بتحسين قدرتها على التصدي للتحديات الجديدة بدرجة كبيرة. والتصدي الناجح لا يستلزم عزيمة سياسية فحسب بل أيضا القدرة العسكرية الملائمة. وشركاؤنا — في القوقاز وفي آسيا الوسطى، وبلدان حوار البحر الأبيض المتوسط، وبلدان مجلس التعاون الخليجي، وبلدان الاتصال، مثل اليابان وأستراليا ونيوزيلندا — أسهموا في الكثير من الأحيان في عملياتنا، وهذا يشكل جزءا كبيرا من قدراتنا. وبالإضافة إلى تعزيز قدرة العمل المشترك، يساعد الحلف شركاءه في إصلاح قطاع الدفاع وفي التصدي المشترك لتحديات الأمن والاستقرار التي نواجهها جميعا، مثل الإرهاب وأمن الحدود.

(تكلم بالانكليزية)

إن التعاون مع المنظمات الدولية ذو أهمية مماثلة، وهنا نعود إلى موضوع اليوم. فتجربتنا الميدانية في العديد من البعثات خلال السنوات العشر الماضية تثبت أنه يتعين علينا جميعا أن نعمل معا وأن نوّظف قدراتنا الخاصة. ففي عالم أصبحت فيه إدارة الأمن أمرا معقدا جدا، من الضروري أن نصل إلى تفاهم مشترك. وتلك هي الخطوة الأولى نحو إيجاد حلول فعالة. لذلك فإن إقامة علاقة دائمة ومنظمة بين الحلف والاتحاد الأوروبي أمر هام جدا. والحلف مستعد للمزيد من التعزيز لهذه العلاقة، التي هي بالفعل علاقة متينة من الناحية العملية، وقد نضجت في ساحات عديدة على أساس أكثر منهجية. وبالنسبة إلى اللجنة الدائمة، فمن وجهة نظرنا أنها إسهام مهم في تعزيز إجراءات التعاون، ونحن على استعداد للمشاركة في أعمالها.

ولا شك أن ذلك التفاعل سيزداد. ومن مصلحة الجميع أن يزداد التفاعل، على النحو الذي تم إبرازه في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة لعام ٢٠٠٥. وإننا سنواصل التصدي للمسائل ذات الصلة بالسلام والأمن المستدامين، سواء كان ذلك من خلال حوار منظم أو لجنة بناء السلام أو اللجنة الدائمة.

وهنا، سأستخدم نموذجا ملموسا للتدليل على الحاجة إلى تعاون أوثق هو – أفغانستان. في ظرف ثلاثة أشهر سنلتقي جميعا في لندن بغية تنسيق تطوير عملية لما بعد بون لذلك البلد. وسيشكل ذلك تحديا حقيقيا، ولكنه يشكل أيضا فرصة ممتازة لإظهار أن منظماتنا تتقاسم المسؤولية عن المهمة المضنية التي تنتظرنا.

وفي الختام، أود أن أشكر الرئاسة الرومانية لمجلس الأمن مرة أخرى على اتخاذ المبادرة بتنظيم هذا التبادل الهام للآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر معالي السيد إيردمان على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا لمعالي الوزير ميهاي - رازفان انجوريانو، ولوفد رومانيا في ظل قيادته المقتدرة، على عقد هذه الجلسة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، والتي توفر لمجلس الأمن الفرصة لتقييم هذا الموضوع ذي الصلة في ضوء اجتماع القمة العالمي الذي عقد مؤخرا. وأشكر أيضا الأمين العام وممثلي مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المشاركة في هذه الجلسة على إسهامها القيم في هذه المناقشة.

كما ورد في ورقة الرئيس المفاهيمية، ''فقد حان الوقت لكي تصبح العلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية أكثر تركيزا وتنظيما'' (S/2005/638، ص ٤). وقبل وقت يتجاوز الشهر بقليل، في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي، أكد رؤساء دولنا وحكوماتنا من جديد بوضوح على أهمية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للمجتمع الدولي بأسره، ولعمل الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن الدوليين على وجه الخصوص. والتعاون المؤسسي مع تلك المنظمات أمر مطلوب بالتأكيد في المجالات الرئيسية المتصلة بتسوية المنازعات، والتهديدات للسلام وحالات خرقه والأعمال العدوانية. وفي الوثيقة الختامية تم الاعتراف بالدور الذي لا غنى عنه للمنظمات في مجالات حفظ السلام، وبناء السلام، والمسؤولية عن الحماية وفي الجهود الرامية إلى الوفاء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

وينبع الموقف الذي اتخذ في الوثيقة الختامية من وقائع تجريبية لا يمكن إنكارها: ففي دارفور، يتحمل الاتحاد الأفريقي عبء عمليات الإشراف على وقف إطلاق النار؛ وفي غرب أفريقيا، قطعت الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا شوطا إضافيا في تهدئة الحالات الحرجة؛ وفي ناغورني كاراباخ، تسعى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سعيا دؤوبا لإنهاء النزاع الحدودي؛ وفي كوسوفو وأفغانستان، تقدم منظمة حلف شمال الأطلسي الدعم لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى أفغانستان، في إطار القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن؛ وفي البوسنة والهرسك، تولى الاتحاد الأوروبي مهمة توطيد السلام.

وإضافة إلى ذلك، سأركز على حالتين قريبتين بشكل خاص من قلوب أبناء البرازيل وعقولهم. ففي غينيا - بيساو، أنجزت مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية عملا متميزا - بل أكثر من ذلك، إذا نظرنا إلى الإمكانيات المحدودة للمجموعة - في المساعدة على تنظيم الانتخابات الأخيرة، التي اعتبرها المراقبون الدوليون انتخابات حرة وعادلة. والآن، تحول المجموعة جهودها نحو تقديم الدعم لبناء المؤسسات والتعمير. وكما هي الحالة أيضا مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية، فإن المنظمات القائمة أصلا على أساس الخلفيات الثقافية المشتركة دأبت على زيادة مشاركتها ودعمها ومساعدتها المباشرة لمبادرات حفظ السلام وبناء السلام. وينبغي للمجلس أن يوسع التعاون مع تلك المؤسسات.

وفي هايتي، تتعاون منظمة الدول الأمريكية تعاونا وثيقا مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في تنظيم الانتخابات، ونجحت المنظمة حتى الآن في تسجيل أكثر من ٣ ملايين ناخب للاقتراع المقبل. ويبلغ ذلك أكثر من التسجيل الذي جرى في حملتي الانتخابات الأخيرتين في البلد. وذلك العمل الجدير بالإشادة به لا يقتصر على المجال الانتخابي. ففي هايتي، يزود التسجيل للانتخابات شريحة كبيرة من السكان بالتهم الوحيدة الموثوق بها للسجل المدني، وهو أداة أساسية أخرى للمواطنة. وانطلاقا من روح تعزيز

نوع التعاون الذي تحفز عليه هذه المبادرة التي اتخذها الرئاسة الرومانية، يقدم بلدي مساهمات كبيرة للانتخابات في هايتي، على أساس اتفاق تم التوصل إليه مؤخرا بين البرازيل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى أساس تعاوننا مع منظمة الدول الأمريكية.

وترحب البرازيل بزيادة التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ولكن لا بد، في إنشاء تلك الصلات الهامة، من أن نحرص على عدم تحميل الموارد المحدودة لبعض تلك المنظمات فوق طاقتها وأن نضع نصب أعيننا اختصاصات كل منظمة. ولا تسمح المواثيق التأسيسية دائما بجميع أنواع التعاون الذي ربما تسعى إليه الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤمن بأنه متى ما استُرعي انتباه المجلس إلى حالة بلد ما، ينبغي أن يُسمع رأي البلدان في المنطقة المتأثرة والأعضاء المشاركين في المنظمات الإقليمية وأن يؤخذ هذا الرأي في الحسبان.

وأود أن أؤكد على الحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لمجال يمكن فيه للمنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور حاسم هو: منع نشوب الصراعات. وأكثر من مرة، ذكر وفدي في المجلس أن الجهود الرئيسية التي تبذلها المنظمات الإقليمية ينبغي أن تستهدف الأسباب الجذرية للصراعات، وخاصة الأسباب التي قد تكون مقتصرة على منطقة بعينها. وعادة ما يستلزم القضاء على الأسباب الجذرية للصراع وقتا وجهودا مضنية. والمنظمات الإقليمية في موقف فريد يمكّنها من معالجة تلك الأسباب، سواء كانت ذات طابع سياسي أو اقتصادي أو ثقافي أو اجتماعي. وقرب المنظمات الإقليمية ومعرفتها الوثيقة بحالات الصراع المحلية تمكّنها من التعامل مع العناصر المحددة التي قد تعجل بحدوث المزيد من الحالات الحرجة.

وبالتأكيد، يمكن لمجلس الأمن أن يعزز قدرات المنظمات الإقليمية في منع نشوب الصراعات، وينبغي للممثلين الخاصين للأمين العام في الميدان أن يكونوا مهتمين في كل الأوقات بآراء المنظمات الإقليمية ذات الصلة وبقدراتها. ومع ذلك، ينبغي أن تكون المبادئ التي تحدد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية واسعة بشكل كاف وأن تقوم على أساس الفكرة المحورية بأن من الممكن لكل منطقة مبتلاة أن تحدد المستوى الأمثل للإسهام الذي تقدمه منظمة ما.

وفضلا عن ذلك، يؤمن وفد البرازيل بأن لجنة بناء السلام التي أنشأتها الوثيقة الختامية ستسهم إسهاما كبيرا في زيادة التنسيق بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. ونتوقع أن تعمل اللجنة قريبا ونحن نعمل بعزم مع الوفود الأخرى صوب تحقيق تلك الغاية.

وتحظى المنظمات الإقليمية بالمقدرة والمرونة لحشد الدعم للمبادرات الرامية إلى كسر الحلقات المفرغة لانعدام الأمن وأعمال العنف التي يُبتلى بها العديد جدا من البلدان في جميع أرجاء العالم. وفي مجالات مثل الاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن بوسع هذه المنظمات أن تحدث فرقا وهي تحدث فرقا. كما أنها تشكل الأطراف الفاعلة الرئيسية عندما يتعلق الأمر بإشراك المجتمع المدني، الذي يضطلع في أغلب الأحيان بدور رئيسي في بناء السلام لأنه يملك الإدراك الأساسي للديناميات المحلية.

وتدرك البرازيل إدراكا شديدا أنه لا يمكن توقع أن يدوم السلام إذا لم يتمكّن الأشخاص المعنيون من أن يعيشوا حياة كريمة. وفي ذلك الصدد، فإن أكبر إسهام ذي صلة يمكننا أن نقدمه هو تعزيز التنمية ومكافحة الجوع والفقر، اللذان يشكلان المنبت السيئ الصيت للصراع.

وأود أن اختتم بياني بالتأكيد على أن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الأولية بين المنظمات الدولية عن تعزيز السلام والأمن، وتعزيز التنمية وضمان احترام حقوق الإنسان. وتلك هي الركائز الأساسية لمساعينا الجماعية. وسيجعل التعاون القوي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مهامنا بالذات أكثر يسرا وجهودنا أكثر كفاءة، وبالتالي مما يزيد بشكل قوي احتمال الوفاء الفعال بالمسؤوليات التي أناطها الميثاق بمجلس الأمن.

وأخيرا، أود أن أشكر الوفد الروماني على مشروع القرار المقترح في هذا الشأن، ووفدي على استعداد لتأييده.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الودية التي وجهها لي ولوزيري.

السيد باجا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يشرفنا حضور وزير خارجية رومانيا ليترأس هذه الجلسة الهامة. ونهنئ البعثة الرومانية، التي يتولى شخصكم الدينامي يا سيدي الرئيس قيادتها، على أخذها زمام المبادرة بإعداد موضوع هذه المناقشة. كما نعرب عن امتناننا لممثلي المنظمات الإقليمية، الذين تثري بياناتهم تبصرنا بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين.

في هذه المرحلة من مناقشاتنا، تم الاعتراف الكافي بأهمية وجدوى التعاون بين الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، والمنظمات الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين. وبين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في هذا المسعى شراكة يعزز فيها كل منهما الآخر، أو ينبغي أن يعززه. ويتمثل التحدي الذي نحن بصدده في البحث عن فرص لتعزيز هذه الشراكة ومجالات نعززها فيها.

وثمة مبادئ توجيهية تنفيذية يجب علينا وضعها نصب أعيننا في هذا الشأن. وأول الاعتبارات الواضحة هنا هو أن وجه الشبه بين أي منظمتين إقليميتين لا يمكن أن يبلغ من القوة ما يسمح بمستوى موحد للتعاون أو للشراكة. ذلك أن المنظمات الإقليمية تجسد معايير إقليمية. وأبسط طريقة لفهم منظمة إقليمية، ومن ثم لجعل التعاون أكثر فعالية، هي دراسة ميثاقها أو، في حالة عدم وجود هذه الوثيقة، الصكوك المؤسسة للتجمع الإقليمي. فالمنظمات الإقليمية تنبثق من تطورات إقليمية معينة، كما يظهر في ديباجة المواثيق أو الصكوك الإقليمية.

الاعتبار الواضح الثاني الذي يتعين أخذه بعين الاعتبار هو أن المنظمة الإقليمية في معظم الحالات يمكن ألا تزيد على المجموع الكلي للتوجه السياسي ومستوى التنمية الاقتصادية والتنوع الثقافي والديني لأعضائها. وتلك عوامل هامة في المعادلات التي تؤثر على كفاءة المنظمات الإقليمية ودرجة تفاعلها وتعاونها مع الأمم المتحدة، وخاصة مع مجلس الأمن، في اضطلاعه بولايته في صون السلام والأمن الدوليين.

وينبغي أن يرمي البحث عن طرائق مناسبة للتعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة إلى تشجيع الاستجابات السريعة والفعالة للحالات التي يحتمل أن تهدد السلام والأمن على الصعيد الإقليمي أو حتى الدولي. وينبغي أن تزيد هذه الطرائق إلى الحد الأمثل موارد المنظمات الإقليمية المعنية ومختلف مكونات الأمم المتحدة، على أساس مواطن قوتها المقارنة. وسوف يكفل ذلك تكامل الجهود ويزيل الازدواجية. وينبغي أن ينطبق هذا المفهوم، بغض النظر عن كون التعاون أو الشراكة في مجال منع نشوب الصراعات أو حفظ السلام أو بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وثمة مجالات خصبة يمكن للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تنميتها في صون السلام والأمن الدوليين. ففي مجال

منع نشوب الصراعات، يمكن أن تحفز الأمم المتحدة الاستعانة بالآليات أو الترتيبات الإقليمية في التسوية السلمية للنزاعات. ويمكن أن يتخذ هذا التشجيع شكل تدابير لبناء الثقة وتقديم المساعدة التقنية بهدف بناء قدرات هذه الآليات. وفي رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تنص معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا على إنشاء مجلس عال يلجأ إليه الأعضاء لتسوية النزاعات. ويمكن للأمم المتحدة أيضا أن تعزز دعمها للحلقات الدراسية الإقليمية ومساعدتها لها، كمؤتمر الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا لمنع نشوب الصراعات وحلها وبناء السلام في جنوب شرق آسيا على سبيل المثال. ومن المقرر عقد المؤتمر التالي من هذا النوع في النصف الأول من عام ٢٠٠٦.

ومن الأمور ذات الصلة أيضا الإشارة إلى أن من المفيد، كما تثبت خبرة الرابطة، أن يسلك القطاع الأكاديمي للمجتمع المدني أو هيئات التفكير الإقليمية مسارا موازيا. ومما قد يجتذب اهتمام الأمم المتحدة، فيما يتعلق بجهودها لمنع نشوب الصراعات، المحفل الإقليمي لرابطة أمم شرق آسيا، وهو العملية الإقليمية التي بدأتها الرابطة لتبادل الرأي مع شركائها في الحوار وغيرهم من الأطراف المهتمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق ببناء الثقة وأنشطة التعاون في المسائل السياسية والأمنية.

وفي مجالي حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، من الضروري إنشاء إجراء مكرس للاتصالات لتبادل المعلومات ذات الصلة. وذلك من شأنه أن يتيح تحديد الأنشطة التي يحتمل أن تخل بالسلام الإقليمي وأن يعمل بمثابة أداة للإنذار المبكر والرصد لمنع تصعيدها إلى أعمال قتالية. ويمكن أن تعمل هذه الإجراءات أو العمليات الخاصة بالاتصال أيضا بمثابة مرجع لأفضل الممارسات يمكن من خلاله لجميع المناطق الأخرى أن تتصدى للحالات المماثلة بنجاح. كما أن هذا يمكن أن يتيح فرصة لتكوين استجابة تنفيذية متكاملة ترمي إلى تحقيق تسوية سياسية تتم عن طريق التفاوض.

وخلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا الأخير يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، استعرض قادة الرابطة والأمين العام للأمم المتحدة وناقشوا مجالات عريضة للتعاون تشمل أمن الطاقة، والتخفيف من عبء الديون، والصحة، وإدارة الكوارث، والسلام والأمن. وفي مجال السلام والأمن، التزموا بتعزيز جهود التعاون على مكافحة الإرهاب الدولي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ولا يمكن المبالغة في أنه ينبغي مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، والمنظمات الإقليمية على مكافحة عدو مشترك، هو الإرهاب.

وينبغي أن تشجع الأمم المتحدة أيضا الحوار والتعاون فيما بين المنظمات الإقليمية. ويجري وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، مشاورات مع نظرائهم من المنظمات الإقليمية الأخرى، كمجلس التعاون الخليجي، ورابطة جنوب شرق آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومجموعة ريو، على هامش الاجتماعات السنوية للجمعية العامة في نيويورك.

وأخيرا، نعرب عن ترحيبنا بمشروع القرار الذي أعده وفدكم، ويطلب من الأمين العام أن يضمّن تقريره إلى مجلس الأمن تقييمات للتقدم المحرز في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الفلبين على الكلمات الودية للغاية التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد دي لا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رومانيا مرة أخرى على المبادرة إلى عقد مناقشة بشأن الموضوع الذي نحن بصدده اليوم. وبالنظر إلى الاحتياجات المتنامية في مجال حفظ السلام، للمنظمات

الإقليمية دور لا غنى عنه، سواء في الحلول محل الأمم المتحدة أو تقديم الدعم لأنشطتها.

وأتفق تماما مع البيان الذي أدلى به في وقت سابق السفير جونز باري باسم الاتحاد الأوروبي. وأود فقط أن أبدي بعض ملاحظات إضافية.

لقد أحرزت المنظمات الإقليمية تقدما ملحوظا في الآونة الأخيرة في التطبيق الكامل لأحكام الفصل الثامن عشر من الميثاق. وأرى من الدقة القول بأن هذه المنظمات اليوم قادرة في كثير من الأحيان على أن تسهم إسهاما كبيرا في جميع مراحل حفظ السلام وبكافة أبعاده، من منع نشوب الصراعات إلى إعادة بناء البلدان الخارجة من أزمات. وبوسعنا أن نرى ذلك بوضوح في عملنا اليومي في المجلس، فهي تتدخل، وأحيانا على نحو استباقي، وأحيانا بالحلول محل الأمم المتحدة، وفي أحيان أخرى بإكمال الأنشطة التي تقوم بها. كما نلاحظ أن مختلف المنظمات ليست متماثلة في قدراتها، وأنه ما زال يلزم إحراز تقدم. غير أنه جارٍ الاضطلاع بجهود كبيرة في كل مكان، ولا بد من الاعتراف بها ومن مواصلة بذلها.

وكما ذكر السفير جونز باري مع التشديد، فإن الاتحاد الأوروبي يعزز بنشاط قدرته على دعم أنشطة الأمم المتحدة لإدارة الأزمات. ويمكننا أن نرى الدليل على ذلك في البلقان. ويضطلع الاتحاد الأوروبي الآن بأعماله في إطار الإعلان المشترك الصادر في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن التعاون في إدارة الأزمات. ويشارك الاتحاد الأوروبي أيضا في تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية عن طريق مرفق السلام، الذي يمول العمليات التي تقودها الأطراف الفاعلة الإقليمية في القارة.

وفي ذلك الصدد، أحيي المبادرات التي اتخذها البلدان الأفريقية. ومجلسنا، الذي خصص أكثر من ٥٠ في المائة من وقته لإدارة الأزمات أو منعها في أفريقيا، على علم بتلك المبادرات. وقد تمكّن الاتحاد الأفريقي من أن يقدم مساهمة حيوية في العملية الانتقالية في بوروندي، من بين أعمال أخرى، بينما اضطلعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأعمال في سيراليون وغينيا - بيساو وكوت ديفوار.

لقد رأينا في كثير من الأحيان أن المنظمات دون الإقليمية تعمل في انسجام وتعاون جيدين مع المنظمات الإقليمية ومجلس الأمن، وأننا جميعا قريبون - أو على الأقل نوشك أن نقترب - من جعل أعمالنا تكميلية. وغالبا ما كفلت إجراءات المنظمات الإقليمية وجودا في الميدان في أوقات لم تكن الأمم المتحدة مستعدة فيها لنشر قوة لحفظ السلام. وذلك ما حدث بالفعل في بوروندي. وقد اضطلعت منظمة الدول الأمريكية بأعمالها في هايتي، وتواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عملها في القارة الأوروبية الآسيوية.

إننا ندرس الآن بصورة منتظمة العلاقات بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. وأعتقد أنه يتعين علينا في كل مرحلة أن ندرس طابع القيمة المضافة بالتعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالجانب الصعب، جانب الوقاية من الأزمة والصراع، أعتقد أننا نعلم جميعا أن المنظمة الإقليمية الفعالة كثيرا ما تمتلك - أكثر من الأمم المتحدة - الوسائل اللازمة للاضطلاع بدور الإنذار المبكر.

وذلك ما تقوم به بلدان المنطقة. ونرى بصورة متزايدة أنها تتجه إلى العمل عن طريق المنظمات الإقليمية أو تشترك معها مباشرة. وهذا أمر جيد لأنه ييسر وصول المعلومات وإجراء الاتصالات. وأعتقد أن من الضروري استمرار تبادل المعلومات والاتصالات بين الأمم المتحدة

والمنظمات الإقليمية. ويرحب وفدي بحقيقة أنه تم إحراز التقدم في ذلك الصدد، لكنني أعتقد أن بإمكاننا أن نحرز تقدما أكبر، كما تدعونا إلى ذلك المادة ٥٤ من الميثاق.

وأود أن أضيف أن الصكوك التي تنشئها الهياكل الإقليمية لدمغ وتعقب الأسلحة الصغيرة ستكون خطوة كبيرة في جهود الوقاية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي ما يتجاوز منع الأزمات وإدارتها، تضطلع المنظمات الإقليمية بدور في مراحل الإعمار السياسي والاقتصادي للبلد الخارج من أزمة كبيرة. وأعتقد أن من الصواب أن نخصص، في عملنا لإنشاء لجنة بناء السلام، جانبا للمنظمات الإقليمية في دراسة اللجنة لحالة معينة. وأعتقد أن مساهمات المنظمات الإقليمية على أساس كل حالة على حدة ستمثل أحد شروط نجاح لجنة بناء السلام والرؤيا الجديدة والطموحة التي تجسدها للعمل المشترك بين كل الأطراف الفاعلة الساعية إلى إيجاد حل لصراع ما.

إننا نعمل من أجل التكامل بين أعمال المنظمات الإقليمية، ونرى ذلك بصورة متزايدة، عندما تساهم في الميدان عن طريق مشاركتها في أنشطة حفظ السلام. ونرى أكثر فأكثر أن المنظمات الإقليمية تشكل أحد خيارات قدرات بناء السلام التي ينبغي أن تكون متاحة للمجتمع الدولي في السنوات المقبلة. وبعض العمليات ستكون من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التقليدية، والبعض الآخر قد يكون إجراءات إقليمية بتفويض من مجلس الأمن. وغيرها، كما كانت حالة بوروندي، قد يسبق عملية الأمم المتحدة. وسيسمح البعض بنشر أساسي طويل الأمد، بينما قد يكون البعض الآخر عمليات طارئة. والاتحاد الأوروبي، بدوره، يطور بنشاط وحدات تعبوية للاضطلاع بالعمليات الطارئة هذه.

إننا نتطلع إلى الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام عن المشاورات المتصلة باختتام الاتفاقات التي تنشئ إطارا للتعاون بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمنظمات الإقليمية، بما فيها مساهمة المنظمات الإقليمية. وأعتقد أن من المفيد جدا أن يشير مشروع القرار الذي سيُعتمد إلى ذلك في الفقرة الخاصة بتقرير الأمين العام.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم فرنسا لجميع تلك الجهود، التي ينبغي أن تمكّن المجلس، الذي أناط به الميثاق المسؤولية الأولية عن السلام والأمن الدوليين، من أن يسمح بمشاركة الأطراف الفاعلة الإقليمية بصورة أفضل في مهمته، وبذلك يعزز فعالية جهود السلام التي تشكل أساس المنظمة والتي تجمعنا اليوم.

أود فقط أن أضيف أن جهود التعاون والتنسيق ينبغي أن يضطلع بها في الميدان بصورة خاصة. وقد وصفتُ مسبقا الحالات التي عملت فيها الأمم المتحدة في الميدان إلى جانب المنظمات الإقليمية، والحالات التي بإمكان الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فيها أن تعمل في نفس البلد. وذلك التنسيق ليس سهلا أو تلقائيا. وأعتقد أنه يتطلب جهدا من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على السواء حتى يسير ذلك التنسيق المتطور في الميدان على أفضل وجه ممكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لجامعة الدول العربية.

السيد المحمصاني: اسمحوا لي أن أخاطبكم بالنيابة عن السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، لمناقشة موضوع ''التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين''. ويطيب لي أن أهنئكم على رئاستكم للمجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر مقدرا دوركم الفاعل والمتميز، متمنيا لكم التوفيق. كما

يطيب لي أن أحيي وزير خارجية الفلبين والممثل الدائم للفلبين على الرئاسة الناجحة للمجلس خلال الشهر المنصرم.

يأتي هذا الاجتماع مؤكدا لنتائج اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي أكد فيه رؤساء الدول والحكومات على تأييدهم لقيام علاقة أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وليؤكد على إشراك المنظمات الإقليمية، على النحو المناسب، في أعمال المجلس، وعلى أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات هذه في شتى المجالات.

لقد أقر مجلس الأمن، في الاجتماع الذي عقده على مستوى القمة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات، وإقامة شراكة فعالة بين المجلس والمنظمات الإقليمية، من أجل تيسير التصدي للصراعات والأزمات في وقت مبكر. كما أكد المجلس تصميمه على تعزيز قدرات الأمم المتحدة، واختار لتحقيق ذلك سبلا منها دعم مبادرات الوساطة الإقليمية في تشاور وثيق مع المنظمات الإقليمية. وركز المجلس على ضرورة دعم القدرات الإقليمية للإنذار المبكر ووضع تفاصيل آليات ملائمة لإيجاد إجراءات عاجلة استجابة لمؤشرات الإنذار. كما أشار إعلان الألفية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق.

إن تأكيد قادة دول العالم على أهمية المنظمات الإقليمية كان تأكيدا على ضرورة تكامل الجهود على المستوى المؤسسي، دوليا وإقليميا، بهدف تحقيق السلم والأمن الدوليين والاستفادة من الميزة النسبية للمنظمات الإقليمية ومن معرفتها بطبيعة المنطقة التي ينتمي إليها أعضاؤها. فالسلم والأمن الإقليميان جزء من السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الإطار، من الضروري أن يُنظم التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بصفة خاصة، وبين المنظمات الإقليمية في إطار ميثاق الأمم المتحدة، وأن يشمل هذا التعاون عمليات حفظ السلام وعمليات الإصلاح العام والتنمية التي تؤدي، في نهاية المطاف، إلى صون السلم والأمن الدوليين.

لقد نص الفصل الثامن من الميثاق على آليات التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وكذلك فعلت اتفاقيات التعاون التي تم توقيعها بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات. وفي الحقيقة، هنالك نسيج في علاقات التعاون يتجاوز القضايا ذات الصلة بحفظ الأمن في مفهومه العام، فأصبحت تتعداه إلى مفهوم أشمل.

إن الأوضاع التي تواجه العالم اليوم تتخطى الأمور السياسية إلى قضايا اقتصادية واجتماعية وإنسانية، وتعود أسبابها إلى التخلف والمرض والفقر والإرهاب. وهذا يتطلب تطوير الفصل الثامن من الميثاق ليصبح دور المنظمات الإقليمية متماشيا مع تحديات القرن الحادي والعشرين في صون السلم والأمن الدوليين.

إن موضوع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتحقيق صون السلم والأمن الدوليين في حقبة النظام الدولي الجديد أصبح من المسلّمات، إذ أن المنظمات الإقليمية يمكن أن تكون أدوات فاعلة للأمم المتحدة لمعالجة القضايا الدولية في مختلف مناطق النزاعات في العالم. لذلك، يتعين على مجلس الأمن أن يرسي العلاقة بين المجلس والمنظمات الإقليمية بشكل ثابت ومنتظم، ويتميز بالتركيز والتنظيم ليصبح هذا التعاون أكثر فعالية. وهنا لا بد من الإشارة إلى مهام المنظمات الإقليمية، والدور العملي الذي تقوم به تلك المنظمات في إطار مهمات بعثات حفظ السلام وبنائه من خلال مجلس الأمن. ومن الملاحظ أن المادة (٥٢) من ميثاق

الأمم المتحدة تشير إلى العلاقة التقليدية التي تقوم بها المنظمات الإقليمية لمعالجة النزاعات المحلية. إننا نرى أنه يتعين على مجلس الأمن تفعيل دور المنظمات الإقليمية وأخذ ما تطرحه المنظمات من اقتراحات ومبادرات في معالجة النزاعات ووضع حد للصراعات والعمل على تسويتها بعين الاعتبار والاهتمام به بجدية، تمكينا لها من المشاركة بشكل فعال في صون السلم والأمن الدوليين.

لقد اتخذت جامعة الدول العربية زمام عدد من المبادرات تنفيذا لمبادئ وأهداف الميثاق المتعلقة بعلاقة مجلس الأمن و المنظمات الإقليمية بتحقيق التسوية السلمية للمنازعات في الشرق الأوسط، أذكر منها، على سبيل المثال، مبادرة السلام العربية التي صدرت عن قمة بيروت عام ٢٠٠٢. وكنا نتوقع أن يتعامل المجلس مع هذه المبادرة وأن يعمل ضمن إطارها لإنهاء النزاع العربي - الإسرائيلي وتحقيق السلام في المنطقة. إلا أنه، ومع الأسف، لم يتخذ المجلس خطوات للتعامل مع هذه المبادرة بشكل جدي، وأضاع فرصة كان يمكن أن تحقق السلام والأمن في المنطقة، علما بأن المبادرة ما زالت مطروحة. إن الجامعة العربية تعمل حاليا مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لإحلال السلام في دارفور. كما أن أمين عام جامعة الدول العربية يقوم في الوقت الحاضر بالإعداد لمبادرة بشأن الوضع القائم في العراق.

إننا نرى أن هنالك حاجة إلى إعادة النظر في العلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، بغية توثيقها لوضع مجلس الأمن في موقع أكثر إلماما بما يجري على ساحة النزاعات، إضافة إلى مهامه في منع نشوب هذه النزاعات.

ومن المفيد دعوة المنظمات الإقليمية إلى المشاركة في أنشطة واجتماعات ومفاوضات مجلس الأمن بشأن الدول الأعضاء في المنظمات، لتفعيل دور المنظمات الإقليمية في الأهداف التي يعمل مجلس الأمن على تحقيقها في مناطق النزاع، وملاحظة الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية في حل النزاع وبناء السلم وتقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين في مناطق النزاع والأزمات والكوارث، وتنسيقها.

كما أن هنالك حاجة إلى تنسيق الاتصالات المستمرة بين رئيس مجلس الأمن ورؤساء المنظمات الإقليمية حول بنود جدول أعمال مجلس الأمن المتعلقة بمناطق الدول الأعضاء في هذه المنظمات، والاهتداء بآراء رؤساء المنظمات الإقليمية في بلورة استراتيجية عمل بشأن الالتزام بقرارات المجلس في الدول الأعضاء في هذه المنظمات.

وانطلاقا من الخطوة الأولى التي خطتها الأمم المتحدة في طريق الإصلاح المنشود، فإن فكرة نظر مجلس الأمن في تطوير علاقاته بالمنظمات الإقليمية واتخاذ خطوات لتقوية علاقته بها هي فكرة ملحة يجب الأخذ بها لتصبح المنظمات الإقليمية شركاء مؤثرين في العمل على حفظ السلم والأمن الدوليين.

إن تحقيق السلم والأمن الدوليين يتطلب التقيد باحترام العلاقات الدولية والعمل ضمن نطاق القانون الدولي وتفعيل دور المنظمات الإقليمية والاستعانة بها وإشراكها في التصدي للأزمات وحل النزاعات تمكينا للمجتمع الدولي من إقامة نظام أمني دولي جماعي وديمقراطي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ما زال هناك عدد من المتكلمين مدرجين في قائمتي. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أعتزم الآن تعليق الجلسة.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.